الفصل الثالث

جولدستون

obeikandl.com

obeikandl.com

(١)

تقرير جولدستون والحاجة

إلى دبلوماسية عربية حازمة

في الخامس عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ صدر تقرير لجنة تقصي الحقائق التي رأسها القاضي جولدستون عضو المحكمة الدستورية السابق في جنوب إفريقيا، والمدعي العام السابق لمحكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا، والشخصية العالمية اليهودية المعروفة بحياديتها ونزاهتها.

ضمت لجنة تقصي الحقائق ثلاثة أعضاء من المتخصصين في القانون الدولي وحقوق الإنسان والتحقيقات الجنائية، من بريطانيا وباكستان وإيرلندا، وقامت اللجنة بعملها في غزة وجنيف، لعدة أشهر، بعد أن رفضت إسرائيل دخولها إليها أو التعاون معها. صدر التقرير في ٥٧٤ صفحة مسجلاً ملاحظات أعضاء اللجنة على عدد هائل من الصور والوثائق والمعاينات واللقاءات الشخصية والميدانية. هذه اللجنة شكلها رئيس مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي لجنة خبراء مستقلة بناء على توصية الممثل الخاص للمجلس لشؤون الأراضي الفلسطينية اليهودي ريتشارد فولك؛ وهو

obeikandl.com

من أعلام القانون الدولي في الولايات المتحدة بعد أن سجل الملاحظات نفسها في تقريره السابق، وكانت إسرائيل قد أعاقت مهمته أيضاً وأبعدته قبل أن يبدأ.

سجل تقرير جولدستون أن إسرائيل تعمدت وخططت لمحرقة غزة، وأن أعمالها في القطاع ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، وبعضها يمكن اعتباره جرائم ضد الإنسانية. وسجل التقرير بالتفصيل ما قامت به إسرائيل من الناحية الجنائية. ولاحظ التقرير أن كل ما أدلت به المصادر الإسرائيلية حول المحرقة لاعلاقة له بالحقيقة.

وقد رفض التقرير مزاعم إسرائيل وتبريراتها بتدمير المساجد على رؤوس المصلين بحجة أنها تستخدم لأغراض عسكرية. ورفض التقرير مزاعم إسرائيل بأن حماس استخدمت المدنيين دروعاً بشريةً، بل أثبت التقرير أن إسرائيل هي التي استخدمت الدروع البشرية. وقد لاحظ التقرير أن إسرائيل قد فرضت على قطاع غزة حصاراً خانقاً قبل عدوانها، وأن هذا الحصار لا يزال قائماً ولايسمح بإعادة الإعمار. وسجل التقرير أن إسرائيل تتبع السياسة المتعمدة لإنزال العقوبات الجماعية على سكان غزة، كما أنها تعمدت تدمير مخازن الأغذية ومشروعات المياه والصرف الصحي والمصانع، مما أعاق الحياة الإنسانية وعرقل تنقل السكان وسبل عيشهم، كما عطلت أحكام القانون وأباحت امتهان العدالة. وسجل التقرير بشكل خاص الدقة المتناهية في التخطيط ضد غزة حيث لم يقع خطأ واحد في التنفيذ، وهو توافر ركن القصد الجنائي بلامنازع.

واللافت للنظر في هذا التقرير أنه لم يكتفِ، كالعادة، بتسجيل جرائم إسرائيل، لكنه أوصى مجلس الأمن بإحالة المتهمين الإسرائيليين إلى المحكمة الجنائية الدولية، والنظر في فرض عقوبات على إسرائيل بموجب المادة ١٣ من نظام روما بإحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية على غرار ما فعله مع السودان، والنظر في فرض عقوبات على إسرائيل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

هكذا أجمعت التقارير الرسمية والأهلية، بما فيها تقرير اللجنة التي شكلتها الجامعة العربية برئاسة الممثل الخاص السابق لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهو البروفيسور ديوجارد من جنوب إفريقيا أيضاً.

ونأمل أن يتحرك العالم العربي بحزم ضد جرائم إسرائيل الثابتة وإصرارها على ارتكاب المزيد، كما أرجو أن تهتم وزارات الخارجية في الدول العربية بدراسة هذا التقرير والتوصل إلى دبلوماسية جنائية عربية وهي أهم أوراق الضغط ضد بربرية إسرائيل.

openkandil.com

(٢)

تقرير مجلس حقوق

الإنسان الدولي ضد إسرائيل

في الثالث والعشرين من آذار/مارس قدم البروفيسور ريتشارد فولك أستاذ القانون الدولي المعروف تقريراً إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بصفته مقرر هذا المجلس لشؤون الأراضي الفلسطينية عن أحداث غزة في الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ حتى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أكد فيه أن أفعال إسرائيل في غزة يمكن أن تشكل جرائم حرب خطيرة، وأن حرمان سكان غزة من الفرار من الموت بإغلاق المعابر في وجوههم يعتبر جريمة ضد الإنسانية، وأكد أن ما قامت به إسرائيل عدوان على غزة. وقال فولك في تقريره: إن الهجوم العسكري الإسرائيلي على المناطق شديدة الازدحام بالسكان جريمة حرب لا جدال فيها، وأكد أن اتفاقات جنيف تشدد على التمييز بين الأهداف العسكرية وبين المدنيين المحيطين بها، وأشار إلى أن الهجوم الإسرائيلي الهائل شكل غير إنساني من الحرب التي تقتل وتشوه وتتسبب في أضرار ذهنية. طالب فولك بتشكيل مجموعة

obeikandl.com

مستقلة من الخبراء للتحقيق في جرائم محتملة ارتكبتها القوات الإسرائيلية وحماس، وأن يشمل التحقيق استهداف إسرائيل للمدارس والمساجد وعربات الإسعاف واستخدام أسلحة بينها الفسفور الأبيض. وأكد فولك أن حصار إسرائيل للقطاع من جميع الجهات، وهو يضم مليوناُ ونصف المليون يعتبر انتهاكاُ خطيراُ لاتفاقيات جنيف، ويشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، كما أن العدوان على قطاع غزة بشكل غير مبرر قانوناً يشكل جريمة ضد السلام، وهو مبدأ استقر منذ محاكمات نورمبرج لمجرمي النازية، وتمنى فولك أن يشكل مجلس الأمن محكمة جنائية خاصة لتحديد المسؤولين في هذه الجرائم.

ومما يذكر أن البروفيسور ريتشارد فولك يهودي الديانة، ولكنّه رجل منصف ويلتزم بصحيح القانون، وكانت له دراسات في تأكيد قواعد القانون الدولي في الصراع العربي الإسرائيلي، وقد أبعدته إسرائيل بعد السماح له بالوصول إليها في مهمة رسمية في الأراضي الفلسطينية قبل اجتياح غزة بأيام. كذلك يذكر أن تقرير فولك يتطابق تماماً مع تقرير هيومان رايتس ووتش، وتقرير منظمة العفو الدولية حول هذه الأحداث، وكذلك ممثلو الأونوروا في غزة ولجان التحقيق الأهلية التي تفقدت مسرح العمليات، وقد استندت إليها منظمات حقوقية كبيرة لرفع الدعاوى ضد إسرائيل أمام محاكم بعض الدول الأوربية التي تقبل الاختصاص العالمي، وكذلك المحكمة الجنائية الدولية. ويلاحظ أنه رغم القيمة القانونية الكبيرة لهذا التقرير إلا أنه يعتبر دليلاً على تشكيل لجنة تحقيق مستقلة،

ولكن التقرير بذاته يمكن أن يستخدم كأوراق قانونية أمام القضاء الوطني والدولي. كذلك يلاحظ أن فولك اقترح إنشاء محكمة جنائية خاصة بجرائم غزة عن طريق مجلس الأمن وهذا مستحيل بسبب الفيتو، كما أن فولك لم يشدد على تقديم المتهمين الإسرائيليين إلى المحكمة الجنائية الدولية من خلال المدعي العام، وأظن أن إغفاله لهذه النقطة ترجع إلى إدراكه لحدود مسؤوليته، وعدم وجود علاقة بين الأمم المتحدة وهذه المحكمة.

وأخيراً، فمن نافلة القول أن شعور إسرائيل بالأمان من أي عقاب، وحمايتها بكل جرائمها سوف يشجع إسرائيل على المزيد منها، ولكن الأخطر هو أن إسرائيل فقدت وجهها البريء الذي أبهرت الغرب به، وهذا التقرير يعد أقوى دليل على ذلك.

obeikandl.com

(٣)

الجدل حول تقرير جولدستون

وقيمته القانونية

أثار موقف مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يوم ٢/ ١٠/ ٢٠٠٩ بتأجيل النظر في تقرير جولدستون ضجة كبرى، فقد تابع العالم الجهود المكثفة للجنة تقصي الحقائق المستقلة التي يرأسها القاضي جولدستون المتمرس في التحقيقات الجنائية، والمكلف بتقصي الحقائق في محرقة غزة. وعندما صدر تقرير اللجنة في أواسط أيلول/ سبتمبر في أكثر من خمس مئة صفحة متضمناً إدانة واضحة للمسؤولين الإسرائيليين عن المحرقة، ومطالباً بعرض التقرير على مجلس الأمن حتى يحول الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية، وينظر في فرض عقوبات على إسرائيل، استعاد العالم العربي الأمل في بصيص العدالة الدولية. ولذلك فإن قرار مجلس حقوق الإنسان بتأجيل النظر في التقرير حتى الدورة القادمة في آذار/ مارس ٢٠١٠ أحدث صدمة للجميع، بما فيه العالم العربي ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية التي أعدت تقارير انتهت إلى النتائج نفسها. والراجح أن السلطة الفلسطينية تعرضت

obeikandl.com

لضغوط شديدة من إسرائيل والولايات المتحدة حتى تطالب من خلال المشاورات مع العرب والمسلمين، ومن خلال المندوب الباكستاني بالتأجيل، رغم ما تردد من أن ٣٣ صوتاً من إجمالي ٤٧ صوتاً كانت تكفي لاعتماد التقرير.

ولا شك أن عدم النظر في التقرير قد أصاب جولدستون ولجنته بصدمة شديدة، ودل على أن إسرائيل نجحت في إحباط هذا العمل الذي قام به جولدستون اليهودي صديق إسرائيل والذي كان قد اعتذر عن هذا العمل خشية الميل إلى إسرائيل.

ما هو مصير التقرير ومصير اللجنة ودلالة موقف مجلس حقوق الإنسان بالنسبة إلى مستقبل الجهود الرامية إلى التعقب القضائي الإسرائيلي للمتهمين بارتكاب جرائم في محرقة غزة؟

الأصل أن جولدستون تلقى التكليف بمهمته من مجلس حقوق الإنسان بقرار صدر بنفس الأغلبية التي كانت كفيلة باعتماد تقريره إذا عرض على المجلس، وأن المجلس أصدر قرار التكليف بناء على تقرير ممثله الخاص في الأراضي الفلسطينية البروفسور ريتشارد فولك اليهودي أيضاً المتمتع بالنزاهة والحيدة الذي أوصى بتشكيل لجنة مستقلة، وهي لجنة جولدستون لتقصي الحقائق في محرقة غزة. ويفترض أن يقدم تقرير اللجنة إلى مجلس حقوق الإنسان ثم تنتهي مهمة اللجنة وينتهي تشكيلها. وما دامت لجنة تقصي الحقائق تتسم بالطابع الفني والمستقل، فإن إقرار المجلس لتقريرها عملية إدارية لايتعلق مطلقاً بما ورد في التقرير. وكان يفترض بعد أن ينظر

المجلس في التقرير أن يتخذ قراراً بالخطوة التالية، وهي بحث تنفيذ توصيات التقرير بإحالته إلى مجلس الأمن لاتخاذ ما أوصى التقرير من إجراءات ضد إسرائيل كدولة، وضد المتهمين كأفراد بإحالتهم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ومن الواضح أن وقوف التقرير عند حد العرض على المجلس دون اتخاذ قرار فيه لا يقدح في القيمة القانونية والفنية للتقرير. من ناحية أخرى، فإن رئيس اللجنة لا يملك سلطة تجاوز مجلس حقوق الإنسان، وعرض التقرير على مجلس الأمن أو أن يحيل بنفسه التقرير إلى المحكمة الجنائية. كما لا يملك مجلس حقوق الإنسان أن يحرك الدعوى الجنائية بناء على هذا التقرير إن أقره أمام المحكمة الجنائية الدولية، لأن المادة ١٣ من نظام المحكمة حددت طرائق تحريك الدعوى الثلاث بشكل حصري. من الواضح أيضاً أنه حتى لو أقر مجلس حقوق الإنسان هذا التقرير وأحاله إلى مجلس الأمن، فإن ذلك لا يعني أن مجلس الأمن يمكن أن يحيل الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب الفيتو الغربي، مالم يكن الفيتو الخماسي؛ لأن هذا الموضوع، رغم خطورته، يقع سياسياً في المنطقة الرخوة في الأولويات الروسية والصينية التي يمكن المساومة عليها مع الدول الغربية الثلاث في مجلس الأمن بقطع النظر عن فداحة الجرائم أو القيمة الأخلاقية والثقة في العدالة الدولية أو حقوق الضحايا بسبب المحرقة.

لكن تقرير جولدستون لن يفقد صلاحيته للإقرار من جانب

مجلس حقوق الإنسان في أية مناسبة لاحقة، فلا يسقط التقرير بتقادم المدة، كما سيظل وثيقة قانونية هامة، تُقدمُ دليلاً من جانب الأفراد والمنظمات والسلطة الفلسطينية وأسر الضحايا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ضمن اختصاصه في المادة (١٥) من نظام روما، كما يمكن تقديمه دائماً وفي كل وقت، دليلاً مستقلاً إلى القضاء الوطني في أيِّ دولة طرف في اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية الأمم المتحدة لإبادة الجنس، كما يجوز الاحتجاج بهذا التقرير لطلب التعويض المدني عن الأضرار وعن الأعيان الثقافية التي تتهم بحمايتها المنظمات المختصة العالمية والعربية والإسلامية.

يترتب على ذلك أن قيمة التقرير لا ترتبط بإقراره من مجلس حقوق الإنسان، وإنما يتمتع التقرير بحجية مطلقة في مواجهة الكافة خاصة الأمم المتحدة. وما دام العائق الإداري هو وحده الذي حال دون استمرار دورته الطبيعية فإنه صار لزاماً على الأمين العام للأمم المتحدة أو الجمعية العامة أن يحيل أيٌّ منهما أو كلاهما هذا التقرير إلى مجلس الأمن، وأن يحيلاه معاً دليلاً وشكوى إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لأنه لا يجوز أن تستخدم واشنطن وإسرائيل الضغوط لتعويق العدالة بحجة إتاحة الفرصة للسلام، حتى لوكان حقيقياً، فإن زجر إسرائيل وعدم إفلاتها من العقاب يرسي الثقة في العدالة الدولية ويجنبها الاتهام بأنها عدالة الأقوياء ضد الضعفاء، والمنتصرين ضد الضحايا. صحيح أن نتانياهو، في مجال نقده المرير للتقرير، اتهمه بأنه نصر القاتل على

الضحية، لكن الأخطر أن يؤيد إغفال التقرير في مجلس حقوق الإنسان زعمه فيدفع إسرائيل إلى المزيد من الجرائم، كما سيدفع الضحية المظلوم إلى النيل من إسرائيل بكل الطرق.

ولا بد من الإشارة إلى أن الحزم في هذا الاختبار يضع إسرائيل بين خيارين: إما الالتزام بالقانون أو العقاب.

وأخيراً، فإن السؤال الملحّ يظل دائماً هو مدى سلطة حكومة رام الله في منع مجلس حقوق الإنسان من التصويت على تقرير اللجنة التي سبق أن شكلها المجلس نفسه، خاصة أن المجلس يستطيع أن يتخذ قرارات ضد أيّ حكومة لا تلتزم بمعايير حقوق الإنسان فهل كان يمكن لطلب السلطة الفلسطينية أن يغير موقف المجلس لولا الهيمنة الأمريكية والصهيونية؟.

obeikandl.com

(٤)

معركة التقرير مرة أخرى؟

يبدو أن الاهتمام بتقرير جولدستون قد دخل تاريخ الصراع المزدوج في القضية الفلسطينية؛ الصراع الداخلي الفلسطيني، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فقد أعلن يوم ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٩ أن الأمين العام للأمم المتحدة قد أيد طلب رئيس السلطة الفلسطينية إعادة عرض التقرير مرة أخرى على مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وكان طلب السلطة إرجاء عرض التقرير يوم ٢٩ أيلول/ سبتمبر الماضي قد أحدث ارتياحاً في إسرائيل وعاصفة بين الفلسطينيين تفاعلت في فلسطين والشتات، وصار التأجيل فصلاً جديداً في الخلاف بين حماس والسلطة، انتهى إلى طلب حماس تأجيل التوقيع على اتفاق المصالحة في القاهرة المقرر له يوم ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر الجاري، بسبب ما أسمته حماس "المناخ المسموم" الذي شكله قرار تأجيل عرض التقرير، فجدد تأجيل المصالحة الحملة بين الطرفين المتنافسين.

ومعلوم أن طلب رئيس السلطة إعادة عرض التقرير وإرجاء ذلك إلى آذار/ مارس ٢٠١٠ قد تمَّ تحت هذا الضغط الهائل الذي وقع عليه حتى من داخل فتح والمستقلين، ولكن طلب حماس تأجيل

اتفاق المصالحة أحدث شقاقاً جديداً داخل فتح، أي إن إرجاء عرض التقرير على مجلس حقوق الإنسان ألحق بالقضية في شقيها الدولي والداخلي أفدح الأضرار. وقد رأى البعض أن اتفاق المصالحة لاعلاقة له بآثار تأجيل التقرير، بينما رأى البعض الآخر أن المصالحة تؤدي إلى دفع التقرير إلى تصعيد هام ضد إسرائيل بصوت فلسطيني واحد.

هذه التطورات تطرح ثلاثة أسئلة في سياق متابعة هذا الموضوع الخطير.

السؤال الأول: هل يعد طلب إعادة عرض التقرير مناورةً من رئيس السلطة أم إدراكاً بفداحة قرار التأجيل والرغبة في تصحيحه؟

السؤال الثاني: هل ضمن رئيس السلطة أن إعادة عرض التقرير سوف تؤدي إلى اعتماده بكل ما في التقرير من توصيات قاسية بمعايير إسرائيل، أم أنه بذلك نقل المعركة بينه وبين نتانياهو إلى رحاب المجلس، بحيث أكد نتانياهو أنه سيعمل على إحباط التقرير في المجلس، وفي هذه الحالة يكون عباس قد أدى دوره وصحح موقفه، وأن يدلل على صحة رأيه الأول بأنه خشي أن يحبط التقرير فطلب إرجاءه، وأن طلب إعادة عرض التقرير يرفع عنه كل هذا العنت الذي أحدثه قراره الأول.

السؤال الثالث: هل يكفي مجرد طلب عباس بفتح الطريق إلى المصالحة، بصرف النظر عن مصير التقرير في أجهزة الأمم المتحدة، أم أن على عباس التعاونَ مع حماس لتصعيد التقرير إلى ماوراء مجلس حقوق الإنسان إذا ما أحبط فيه؟

لقد انتقلت المعركة نظرياً من طرفيها الفلسطينيين إلى عباس/ نتانياهو، وهو ما يفسد إطار المفاوضات التي تريد واشنطن إجراءها فوراً بينهما، وهل ينفذ نتانياهو تهديده ضد عباس الذي قيل: إنه هدَّده بدور له في محرقة غزة، إذا تم اعتماد التقرير في المجلس، أم أن دور عباس يقف عند حد طلب إعادة عرض التقرير وعلى إسرائيل أن تتكفل بالباقي؟

الضرر قد وقع: إذا أعيق التقرير في المجلس اعتبر مؤشراً جديداً على تواطؤ عباس مع نتانياهو على دماء الفلسطينيين، وإذا اعتمد التقرير فإن نتانياهو سوف ينفذ تهديده ضد عباس، وبذلك أصبحت المعركة ضد الطرفين الإسرائيلي والسلطة، وليس بين هذين الطرفين.

obeikandl.com

(٥)

التداعيات الخطيرة للمسار القانوني

لتقرير جولدستون

سيظل يوم الخامس عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ تاريخاً فاصلاً في سجل الصراع العربي الإسرائيلي، ففي هذا اليوم خاض العالم الثالث معركة قاسية في مواجهة الولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل في مجلس حقوق الإنسان، حتى يسير تقرير جولدستون لطريقه الطبيعي صوب إقرار العدالة في فلسطين ضد إسرائيل، وقد بذلت الدول الثلاث بالتعاون مع دول أوربية أخرى قصارى جهدها لمنع المجلس من اعتماد التقرير، وتشعبت هذه الجهود المضادة للتقرير إلى شعب متعددة؛ تراوحت بين الهجوم على التقرير والهجوم على صاحب التقرير والهجوم على حماس، وبين الضغط على الدول بشكل مباشر، فضلاً عن التهديدات التي وجهت إلى جولدستون وابنته، مما يظهر مدى تأثر إسرائيل بمخاطر هذا التقرير على أساس أنه يقرر أول مساءلة جنائية للقيادة الإسرائيلية بعد أن دللتها واشنطن طويلاً وقدمت لها الحماية من أي لوم أو نقد. بل إن التقرير وجلسة المناقشة قد أصابت إسرائيل بالذعر لأسباب أربعة؛

obeikandl.com

السبب الأول: أن التقرير يكشف عن حقائق لم تفلح إسرائيل في إنكارها، فلجأت إلى تبريرها بنفس المبررات السقيمة التي ملَّ المجتمع الدولي من سماعها.

والسبب الثاني: أن محاكمة إسرائيل وقيادتها كانت دائماً المحك الأساسي لاختبار مصداقية العدالة الدولية، حتى ظن الناس أن إسرائيل فوق مستوى الحساب.

وأما **السبب الثالث** فهو شعور إسرائيل بأن قدرة الولايات المتحدة على حمايتها قد تراجعت، وأن المجتمع الدولي يستطيع أن يعمل ضد الرغبات الأمريكية، وهذا مؤشر خطير عند إسرائيل التي اعتمدت دوماً على قدرة القطب الدولي على ستر جرائمها وقدرة جيشها على ارتكاب كل الجرائم بزعم أنه الجيش الذي لا يقهر، خاصة أنه توالت انتكاساته وظهرت الكثير من أزماته.

السبب الرابع: هو شعور إسرائيل بالقلق من اكتشاف العالم لحقيقتها الإجرامية وظهورها أمامه بصورتها الحقيقية، فلم يعد إعلامها أو دبلوماسيتها قادرين على تسويق الصورة القديمة.

والمعلوم أن هذه الحالة النفسية التي فوجئت بها إسرائيل قد ظهرت عقب محرقة غزة وبداية الحملة الدولية ضد إسرائيل والتي قادتها منظمات أوربية بل إن جولدستون يهودي متعاطف مع إسرائيل، كما أن ممثل لجنة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية البروفيسور ريتشارد فولك هو أيضاً يهودي مما أدّى إلى شقاق بين إسرائيل وبين عدد من أبرز الرموز اليهودية في العالم، مما يهدد

زعمها بأنها تمثل يهود العالم جميعاً، كما أن اتساع الحملة ضدّها يؤدي إلى سقوط الخطوط الحمراء التي حصنت بها سياساتها ومحرقة اليهود في ألمانيا بين محاولات البحث والتنقيب. وفي هذا المقال كنا قد اقترحنا تشكيل لجنة دولية للتحقيق في محرقة اليهود في ألمانيا حتى ينال كلٌّ حقه على الأقل في السجلات التاريخية.

أما المسار القانوني لتقرير جولدستون بعد انطلاقه من مجلس حقوق الإنسان فهو يستحق التنبيه، ولكننا قبل ذلك يجب أن نشير إلى أن أعضاء المجلس لم يكترثوا بالمبررات البالية التي ساقها المندوب الإسرائيلي والأمريكي، بل أحزننا أن تستميت واشنطن في عهد أوباما في حماية المجرمين الإسرائيليين من العقاب، وكان حرياً بأوباما وقد نال جائزة نوبل قبل الجلسة بأسبوع أن يعمل على تأكيد أن إقرار العدالة الجنائية هو وحده الطريق إلى السلام العادل، وأن السكوت على جرائم إسرائيل لا يمكن أن يكون مقايضة على مبادرة السلام الأمريكية التي أثبتت عجزها أمام توحّش إسرائيل، لذلك لم يكترث أحد في مجلس حقوق الإنسان بالدفوع التي أبداها المندوبان الإسرائيلي والأمريكي، والتي تركز على أن تعقب المجرمين الإسرائيليين سوف يعيق عملية السلام المزعومة.

وقد أوصى التقرير بأن يحال إلى مجلس الأمن، وأن تعطى كلٌّ من إسرائيل وحماس مهلة لمدة ستة أشهر لكي يحقق كل طرف فيما ورد في التقرير، ثم يقوم المجلس بالبحث في أمرين؛ أولهما النظر في فرض عقوبات على إسرائيل. وثانيهما، إحالة ملف

المحرقة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وقد كان لافتاً للنظر في هذا السياق تصريحات رئيس وزراء إسرائيل الذي أصر على تبرير الجرائم، وتعهد بالعمل على حماية المجرمين الكبار في القيادة السياسية والعسكرية من الملاحقة الجنائية، فكيف يُحال التقرير إلى قضاء أمرت قيادة الدولة فيه بشن هذه العمليات، وكرمت القائمين بهذا العمل الإجرامي، وأيديهم ملطخة بالدماء على أنهم أبطال شجعان يتحلون بأعلى قدر من الأخلاق؟ وإذا كانت تلك هي الأخلاق الصهيونية، فماذا نتوقع من قضاء دولة قامت أصلاً على إبادة الفلسطينيين واغتصاب أراضيهم بزعم أنها أراضي الأجداد؟ لكل ذلك فإنني أرجو أن يدفع بتقرير جولدستون مباشرة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يجد ما يستحق من العناية، بحيث تستطيع الجمعية أن تحيل التقرير إلى المحكمة الجنائية الدولية بحيث يتمكن المدعي العام من ممارسة سلطة التحقيق في جرائم إسرائيل بموجب صلاحياته في المادة ١٥ من نظام روما. كما تستطيع الجمعية العامة أن تنظر في فرض عقوبات على إسرائيل، وفي هذه الحالة فإن المناخ السياسي العام المناهض لإسرائيل سوف يدفع إلى منح قرارات الجمعية العامة درجة أعلى من الإلزام بسبب الوظيفة الأخلاقية التي تقوم بها الجمعية في هذه الحالة. ومن الواضح أن هذه الإجراءات إذا اتخذت ضد إسرائيل فإنها سوف تحدث أثراً نفسياً عنيفاً على القيادة الإسرائيلية، وتنقل رسالة واضحة إلى زعماء إسرائيل بأن المجرم حتى لوكان إسرائيلياً لن يفلت من العقاب، وأن إسرائيل لم تعد تستطيع أن تتخفى وراء

صورة الحمل الوديع ضحية الوحشية العربية التي تدعيها، وهذا المناخ هو أكبر خدمة يقدمها المجتمع الدولي للسلام في فلسطين، بعد أن أدى التدليل الأمريكي لإسرائيل إلى حالة العربدة التي تقوم بها، والاستعلاء على أيِّ سلام مع العرب، ولم يعد بوسعها أن تستمتع بقتل الفلسطينيين دون معقب.

obeikandl.com

(٦)

لماذا لم يقتنع مجلس حقوق الإنسان بالمبررات الإسرائيلية؟

خلال مناقشة تقرير جولدستون في مجلس حقوق الإنسان يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تحدث المندوب الإسرائيلي وسانده المندوب الأمريكي منتقدين التقرير؛ لأنه لم يتضمن مبررات إسرائيل لإحراق غزة، ولكن اللافت أن المندوبين لم يلتفتوا إلى هذه التبريرات. ونعتقد أن هذا الموقف له عدة أسباب:

السبب الأول أن وحشية إسرائيل في غزة وفظاعة الجرائم التي ارتكبتها؛ وهي الدولة الأقوى في المنطقة جعلت العالم كلَّه يشعر بغطرسة القوة الإسرائيلية، خاصة أنها كرمت أبطال هذه الجرائم وامتدحت شجاعتهم، فأدرك العالم المتحضر أنه لا توجد أي تفرقة بين إسرائيل الدولة وبين سلوك العصابة؛ فالعصابات هي التي تستخدم القوة دون ضابط لتحقيق أهدافها، ولا تحدها قيود قانونية أو أخلاقية أو إنسانية، وإنها تمعن في الإجرام على الضحية فتمثل بها وتستمتع بأنَّاتها، وقد رأى العالم كله أن ما قامت به إسرائيل في محرقة غزة أكبر من أن يحتمله الضمير العادي، ولذلك لا تقبل فيه أيّ مبرر أو إيضاح أو تفسير.

obeikandl.com

والسبب الثاني أن العالم الغربي بالذات الذي تأمل موقف إسرائيل في غزة قد أدرك الفارق الكبير بين هذا السلوك الإجرامي وبين الصورة الرومانسية التي تقدمها إسرائيل للعالم ولذلك يجامل إسرائيل سياسياً، ولكنه ينكر عملَها أخلاقياً، وليس مقتنعاً من الناحية القانونية.

أما السبب الثالث فهو أن إسرائيل قد أصبحت ظاهرة مخيفة في سلوكها، كما أصبحت تمثل حرجاً كبيراً للمساندين لها، وقد رأينا كيف أن المندوب الأمريكي في مجلس حقوق الإنسان كان يدافع عن إسرائيل بشكل بارد، وكأنه غير مقتنع بما يقول. فهل واشنطن مقتنعة حقاً بأن إسرائيل التي تساندها على الإجرام تدافع حقاً عن نفسها ضد عدوان حماس الذي لا يمكن صده إلا بهذا القدر الهائل من الوحشية؟! وهل صحيح أن واشنطن لا تدرك أن أسلحتها قد استخدمتها إسرائيل في هذه الأعمال الإجرامية، وأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى محاكمة القيادة الأمريكية، خاصة عن الجرائم التي ارتكبتها في العراق وأفغانستان، إذا تشكلت لجنة مماثلة للتحقيق، فضلاً عن فضائح الجيش الأمريكي الذي لا يقل انحداراً عن الجيش الإسرائيلي في معسكرات الاعتقال في أبو غريب وغيرها؟

السبب الرابع أن استماتة أمريكا وفرنسا في الدفاع عن إسرائيل لها دوافع كثيرة؛ ولكن أهم هذه الدوافع هو سجل الجرائم الفرنسية في الجزائر والتي ترفض الاعتذار والتعويض عنها، كما فعلت إيطاليا مع ليبيا، مع الفارق بين الاستعمار الفرنسي والإيطالي في

مدة الاستعمار، وفي قدر الإضرار وعدد الضحايا. فما المبررات الإسرائيلية لمحرقة غزة التي كررها مندوبها في لجنة حقوق الإنسان؟

المبرر الأول هو أن إسرائيل تمارس حق الدفاع الشرعي؛ وهذا المبرر لا يحتاج إلى المزيد من الجهد لضحده؛ لأن مبدأ التناسق بين الفعل الفلسطيني ورد الفعل الإسرائيلي معدوم حتى إذا افترضنا أن الجانب الفلسطيني هو الذي بدأ العدوان وتتجاهل إسرائيل أن العالم كله يعرف أن سبب المأساة في فلسطين هو دوام الاحتلال الإحلالي الاستيطاني.

المبرر الثاني الانشغال بتقرير جولدستون سوف يسمم الأجواء التي يجب تهيئتها لاستئناف (عملية السلام)؛ هي الاسم الكودي لعملية الاحتيال الدولي على الفلسطينيين وتخدير العالم العربي حتى تتمكن إسرائيل من التهام البقية الباقية من الأراضي الفلسطينية. ولذلك فإن إسرائيل تتمتع بقدر هائل، تحسد عليه، من الاستخفاف بالعالم كله، ولهذا فإن هذه الأكاذيب الإسرائيلية لم تعد تنطلي على أحد، واستمع إليها مجلس حقوق الإنسان بلا اكتراث، ولكن المجلس ربما أبدى دهشة كبيرة لما ورد في بيان المندوب الأمريكي من أن التقرير يجب أن يحال إلى السلطات الإسرائيلية للتحقيق فيما ورد فيه؛ لأن إسرائيل - كما يقول - دولة ديمقراطية، ولديها قضاء مستقل، وسبب دهشة المجلس هو أن يصدر هذا البيان من المندوب الأمريكي الذي يفترض فيه أنه يعلم أن الدولة

الإسرائيلية نفسها هي التي قامت بالعدوان وأن أجهزة الدولة جميعاً في خدمة الهدف الإسرائيلي، وهو إبادة الشعب الفلسطيني، كما اندهش أعضاء المجلس من استخفاف المندوب الأمريكي بأفهام الأعضاء بحيث بدا المندوب الأمريكي بأنه الوحيد الذي يفهم الحقيقة.

opeikandl.com

(٧)

هل ارتكبت حماس حقاً

جرائم حرب في إسرائيل؟

في الثالث والعشرين من شباط/ فبراير ٢٠٠٩ أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً عن نتائج بعثة التحقيق، التي قامت باستعراض الموقف في غزة، والاستماع إلى الشهادات والاطلاع على أحوال الأوضاع في قطاع غزة بعد المحرقة الإسرائيلية، وقد أدانت المنظمة كلاً من إسرائيل وحماس واتهمتهما بارتكاب جرائم حرب. ومع أن المنظمة ركزت في تقريرها على جرائم إسرائيل بالتفصيل، وطالبت الولايات المتحدة بمنع تصدير السلاح إليها حتى يتم استخدام هذا السلاح في أغراض لا تنافي القانون الدولي، تلك خطوة بالغة الجرأة من جانب هذه المنظمة، إلا أن إدانتها لحماس أيضاً، وإن كانت مبسطة، وتقوم على أساس إطلاق حماس لصواريخ بشكل عشوائي ضد المدنيين الإسرائيليين في جنوب إسرائيل، أمر مفهوم حتى يبدو التقرير متوازناً، فإن هذا التقرير رغم ذلك رفضته كل من إسرائيل وحماس لأسباب متعاكسة. فقد رفضته إسرائيل في الحقيقة لأنه كان جريئاً أكثر مما يجب في هذا الملف

obeikandl.com

الحساس الذي تتوجس منه إسرائيل، وفي وقت تتصاعد موجات الهجوم القانوني على إسرائيل بسبب هذه المحرقة وترفع ضدها الدعاوى الدولية من كل صوب، واستندت إسرائيل في رفضها لهذا التقرير إلى أنه قد جانب الصواب مع عدم الدقة، ودافعت إسرائيل عن موقفها وأكدت أنها استخدمت الأسلحة غير المحظورة دولياً بشكل يتفق مع القانون الدولي. أما حماس فقد اعتبرت التقرير مجحفاً بحقِّ الطرف الضعيف الضحية، وأن هذا التقرير سَوَّى بين الضحية والجلاد، وبين القوة العسكرية الإسرائيلية الخارقة وبين الصواريخ البدائية التي دافعت بها حماس عن شعبها، وهي نفسها الصواريخ (العبثية) حسب تعبير أبي مازن.

والحق أن هذا التقرير وأمثاله يقدم خدمة كبرى في مجال توثيق الجرائم الإسرائيلية، ويتمتع بقيمة ثبوتية عالية أمام القضاء الدولي والوطني، كما أنه يعد لفتة سياسية يجب عدم إغفالها، ولكن اللافت للنظر الذي يستحق التحليل القانوني الدقيق هو الأساس القانوني لإدانة حماس، وكذلك إسرائيل. فقد أدانت المنظمة إسرائيل بارتكاب جرائم حرب، وهذا لا يكفي؛ لأن إسرائيل ارتكبت أيضاً الجرائم الأخرى ضد الإنسانية وجرائم الإبادة، ولكن المنظمة ربما كانت بحاجة إلى درجة من التعمق القانوني، وأنها اختارت أسهل أنواع الجرائم؛ وهي جرائم الحرب التي لا يَشترِطُ فيها توافر هذا الوصف لها الدافع الجنائي أو الإجرامي. ورأت المنظمة أن أساس إدانة إسرائيل هو أنها استخدمت (القوة المفرطة)، وأنها استخدمت الفوسفور الأبيض المحرم دولياً.

أما سبب إدانة حماس في نظر المنظمة فهو أنها استخدمت الصواريخ، حتى لو كان أثرها ضعيفاً ضد المدنيين وبشكل عشوائي، أي إنه يتعين على حماس أن تختار أهدافاً عسكرية، وأن تبتعد عن العشوائية في إطلاق الصواريخ حتى تصيب أهدافها العسكرية بدقة دون المدنيين، وهذا في نظرنا ترف لا يحتمل الموقف مناقشته، لأن ما قامت به حماس هو حركة يائسة من مدافع مقهور إزاء قوة غاشمة استحلت كل شيء وانطلقت من كل القيود والضوابط، فضلاً عن أن الأصل في الأشياء ليس هو الصواريخ، وإنما هو الاحتلال الدائم الإحلالي الاستيطاني، والتصريحات المؤكدة للرغبة في الإبادة، ثم استخدام أعلى درجات النيران والتدمير في اتجاه أكبر للنية في إحراق غزة بشراً وحجراً. ولا شك أن التقرير من الناحية الفنية يفترض أن حماس جيش يقابل جيش إسرائيل، وأنه كان عليها أن تلتزم بأعراف الحرب، وهذا يقودنا إلى مربط الفرس هاهنا؛ وهو منهج القراءة القانونية من جانب المنظمات الدولية للوضع في غزة. ذلك أن اتفاقيات جنيف لا يمكن أن تنطبق انطباقاً أعمى على هذا الوضع، وبصفة خاصة في خمسة مواضع؛

أولها أن الاحتلال الأبدي لا يمكن أن يتمتع بميزة الضرورة العسكرية الواردة في هذه الاتفاقيات.

والموضع الثاني هو أنه لا يجوز تطبيق معيار التمييز بين المدني وغير المدني؛ لأنهم كلهم مدنيون، وحتى المقاومة يجب أن تتمتع

بحماية قانونية من حيث إنها تدفع العدوان ولا تبتدر هذا العدوان، وحتى تلك الصواريخ الرمزية التي تعبر عن الرفض وبقاء النبض حياً في الجسد الفلسطيني إنما تذكر بضرورة زوال الاحتلال.

أما الموضع الثالث فهو أن اتفاقيات جنيف تحظر بعض أنواع الأسلحة بصفاتها وقوتها التدميرية وليس بأسمائها، ولذلك فإن كل الأسلحة التي استخدمت في غزة محظورة، لأنها تستخدم ضد المدنيين والأهداف المدنية بشكل متعمد، والأمثلة على ذلك لا تحصى، مما سجلته العدسات والبعثات الدولية، ومنها مقرّات الأمم المتحدة التي ضربت عدة مرات.

أما الموضع الرابع فهو أن اتفاقيات جنيف تعنى بضبط سلوك المتحاربين في جيوش، ومن ثم تشدد العقوبة على (الانتهاكات الخطيرة) للالتزامات التي تقع على الجيوش، وهي أساساً عدم احترام الحماية القانونية الواجبة للفئات المحمية، وقد كانت جميع الفئات في غزة محمية بموجب القانون الدولي الإنساني، بدءاً بمباني الحكومة ومقرات الشرطة، حيث جرت المذبحة بفوج من شباب البوليس لحظة تخرجه، لأن إسرائيل لا تعتبر حماس جيشاً، وإنما تعتبرها منظمة إرهابية، وحتى لو كانت جيشاً فإن أعمال إسرائيل ضد الشرطة محظور في القانون الدولي، فضلاً عن استهداف المستشفيات وأطقم الخدمات الطبية ومخازن الإعاشة والأدوية والممرضين والجرحى والمشيعين والأطفال والنساء، وضرب المدنيين بطائرات F16، التي تستخدم ضد الجيوش الكبيرة،

واختراق أجسادهم بصواريخ الطائرات، فضلاً عن استخدام المدنيين كدروع بشرية ضد المقاومة.

أما الموطن الخامس فهو اتهام حماس بأنها استخدمت الأماكن المحمية كالمساجد والمستشفيات ملاذاً لمقاتليها، وتخزين أسلحتها وذخيرتها، واستخدام المدنيين دروعاً بشرية ضد القوات الإسرائيلية.

والحق أن القراءة النمطية لاتفاقيات جنيف يمكن أن تدين حماس، ولكن القراءة البصيرة والمستنيرة، بما يتفق مع الوضع في غزة، تعطي حماس الحق الكامل في استخدام الوسائل كافة، ما دامت تدافع بذلك ضد عدوان غاشم، ولكي يفلت مقاتلوها، وهم عدة هذا الشعب، من مخططات إسرائيل، فيجوز لحماس، كما للمقاومة العراقية، أن تختبئ في المساجد والمستشفيات، وأن تستخدم المدنيين دروعاً بشرية؛ لأنها والمدنيين محميون في القانون الدولي.

لكل هذه الأسباب نرحب بتقرير منظمة العفو الدولية، ولكننا نلفت النظر إلى ضرورة القراءة المختلفة لأحكام القانون الدولي الإنساني عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين شعب آمن وبين قوة عسكرية غاصبة معتدية.

obeikandl.com

(٨)

الوضع القانوني

لجريمة إبادة غزة

السؤال المطروح الآن بشدة هو: هل يفلت الجناة الإسرائيليون في جريمة إبادة غزة من العقاب؟

قد يبدو هذا السؤال مستفزاً في الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل بعملية منظمة لمسح غزة من الخريطة، ولكن الصراع مستمر، ولهذا فإن هذا السؤال يدخل في إطار النظرة المستقبلية والواجبة تجاه العمليات الإجرامية، حتى إذا شعروا بأن المجرم في إسرائيل لن يفلت من العقاب، فإنه سوف يتردد مرات في ارتكاب جرائمه، مع علمنا بأن الإبادة هي السبيل المعتمد في المشروع الصهيوني لتفريغ الأرض من سكانها.

والواقع أن إسرائيل ترتكب كل أنواع الجرائم التي تضمنها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ففيما يتعلق بجرائم الإبادة الجماعية من الناحية القانونية، تعرف المادة السادسة من نظام المحكمة الجنائية الدولية أعمال الإبادة الجماعية بأنها تشمل القتل وإلحاق أذى بدني أو معنوي جسيم، وفرض أحوال معيشية

يقصد بها التسبب عمداً في إهلاك مادي للسكان. من ناحية أخرى أشارت المادة السابعة من نظام روما، المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية، إلى عدد من الأفعال التي ارتكبتها إسرائيل أيضاً؛ وهي القتل العمد والإبادة، والأفعال اللاإنسانية. أما جرائم الحرب في المادة الثامنة فقد ارتكبت إسرائيل منها عدداً هائلاً، وهي القتل العمد والتسبب عمداً في المعاناة الشديدة، وتدمير الممتلكات، والهجوم على المدنيين وعلى الأعيان المدنية وعلى الموظفين والأعيان المستخدمة في خدمة الشعب، والعمد في إلحاق الأضرار المفرطة، والهجوم على أماكن عزلاء، والقتل الأعمى بهدف إبادة العرق الفلسطيني، والهجوم على الأعيان المحمية كالمساجد وميناء الصيادين والمستشفيات، وضرب سيارات الإسعاف والإجهاز على المرضى في المستشفيات، وقتلهم في سيارات الإسعاف، ومنع الأدوية والمعدات الطبية، وقتل أطقم الخدمات الطبية وإسقاط الأمان عن الجميع عمداً ضمن خطة معلنة، وإفزاع السكان بإخطارهم بإخلاء منازلهم والهرب إلى الأماكن العامة، وملاقاتهم وقتلهم، ومعاودة ضرب المكان عدة مرات لإنزال أكبر قدر من الخسائر البشرية، واستخدام الأسلحة المحظورة والرصاص المحظور والتجويع كأحد أساليب الحرب لأكثر من عام قبل بدء أعمال الإبادة. إن إسرائيل وضعت خطة دقيقة لمحو أي مظهر من مظاهر الحياة في الحجر والبشر، وبدلاً من إغراق غزة في البحر كما تمنى بيريز ذات يوم، فإنه صب الجحيم على سكانها من البحر والجو، ويستعد للانقضاض عليها من البر حتى لا تقوم لغزة قائمة.

هذه الجرائم المركبة التي يرتكبها الإسرائيليون في غزة تشكل جرائم النظام العام التي يجوز المعاقبة عليها أمام جميع المحاكم الوطنية، وأمام المحكمة الجنائية الدولية إذا تم تحريك الدعوى من جانب المدعي العام. فالجرائم موثقة وتكييفها القانوني واضح والفاعل معروف والمحاكم مختصة، ولذلك يجب على المنظمات الحقوقية والقانونية الدولية والعربية أن تلاحق المجرمين بلاهوادة، حتى يعرفوا أنهم ليسوا فوق القانون الدولي، حتى يمكن أن نزرع لدى الشعوب الثقة في العدالة الدولية بدلاً من الانتقام وشريعة الغاب.

هذا التوصيف القانوني لا يقبل أيَّ تبرير سياسي من جانب إسرائيل، خاصة أنها وزعت في مجلس الأمن مذكرة تبرر فيها هذه الجرائم بأنها دفاع شرعي عن النفس ضد الصواريخ الفلسطينية، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا التكييف فاسد في ضوء العلاقة القانونية بين غزة وإسرائيل التي تحكمها اتفاقية جنيف الرابعة، مما لا يتسع المقام لتفصيله ولكنه يتطلب دفاعاً عربياً موثقاً.

openkanal.com

(٩)

أبعاد المواجهة الدبلوماسية والجنائية لإسرائيل بسبب محرقة غزة

تعتبر أحداث غزة تتويجاً لمخطط أعد المشهد لهذه الأحداث، ولذلك يجب أن نميز في تاريخ إسرائيل في فلسطين والمنطقة بين حوادث إحراق غزة وما بعدها، وهو ما يؤدي إلى تحليل الظروف السابقة على أعمال الإبادة في غزة، ثم التركيز على معالجة جرائم إسرائيل في غزة بشكل قانوني محدد، على ضوء الأفعال الإسرائيلية ومصادر التكييف القانوني لهذه الأفعال، ثم الساحات القضائية المفتوحة لمحاكمة المجرمين الإسرائيليين، بصرف النظر عن أثر هذه الأحداث على أي سلام محتمل أو موهوم مع إسرائيل.

ونظراً لخطورة مدلولات إحراق غزة في سياق الصراع العربي الإسرائيلي فإن المواجهة الشاملة العربية والإسلامية لإسرائيل أصبحت أمراً محتوماً، ونقتصر ههنا على بيان نوعين من المواجهة؛ هما المواجهة الدبلوماسية في المنظمات الدولية، وخاصة في الأمم المتحدة. والمواجهة الجنائية لإسرائيل في الساحات القضائية المختلفة؛ لعل هذه المواجهة في المجالين تجبر إسرائيل على

obeikandl.com

مراجعة سياساتها العدوانية والوحشية، وتشعرها بأن الذي يتصدى لها هو المجتمع الدولي كله، الذي خدعته عقوداً، ومثَّلت له دور الحمل الوديع الذي تحيط به الذئاب العربية. والغريب أنه رغم محرقة غزة فإن شمعون بيريز يردد في مقالة في الواشنطن بوست يوم ١٠/ ٢/ ٢٠٠٩ النغمة نفسها.

أولاً- تهيئة غزة لأعمال الإبادة

خلال الفترة من ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر حتى يوم الثامن عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ شنت إسرائيل حملة عسكرية أسمتها عملية الرصاص المسكوب على غزة. وكانت المعلومات عن هذه الحملة قد تسربت رسمياً من إسرائيل في الوقت الذي أقدمت فيه إسرائيل على اتفاق مع حماس على هدنة لمدة ستة أشهر تمتنع فيها حماس عن إطلاق الصواريخ من غزة صوب المدن والتجمعات السكانية الإسرائيلية، مقابل توقف التوغل الإسرائيلي والهجمات المتفرقة على غزة، ورفع الحصار عن غزة وفتح جميع المعابر؛ بما في ذلك معبر رفح، وهو التزام على مصر التي رتبت اتفاق التهدئة. معلوم أن إسرائيل، وهي تعد للحملة على غزة أعلنت غزة إقليماً معادياً، كما أعربت التصريحات الإسرائيلية عن عزمها على اقتلاع حماس من غزة، في الوقت الذي تصاعدت فيه تصريحات مصرية بأن مصر لا تطيق بقاء إمارة إسلامية على حدودها، وأن يستمر تكريس الانفصال بين غزة ورام الله، والتقت تصريحات إسرائيل ومصر وأبي مازن عند الحرص على توحيد الأراضي الفلسطينية تحت السلطة الفلسطينية.

خلال التهدئة لم تلتزم إسرائيل بما كان يجب أن تفعله، وازداد الحصار وقاومت إسرائيل ومصر محاولات كسره في الوقت الذي تعلن فيه مصر عزمها على عدم تجويع الشعب الفلسطيني، وظلت المعابر مغلقة وأخفقت محاولات فتحها، استمرت الاعتداءات الإسرائيلية وصارت التهدئة التزاماً على المقاومة وحدها. وعندما انتهى أمد التهدئة صباح التاسع عشر من كانون الأول/ ديسمبر، كانت إسرائيل قد أعلنت الحملة العسكرية، ودربت قواتها على عملية الرصاص المسكوب، وتحركت دبلوماسياً مع أطراف دولية كثيرة للتمهيد لهذه العملية، وهي تنتظر نهاية التهدئة من طرف الفصائل، لأن إسرائيل لم تنفذ شيئاً من متطلبات التهدئة، حتى إعلان العمل بخطة اجتياح غزة. خلال الأيام السِّتَّة التالية على إنهاء الهدنة انطلقت تصريحات وزير الخارجية المصري تطالب الفصائل بتجديد التهدئة حتى لا تضع نفسها أمام الطوفان، وهو يعلم أن إسرائيل لا تلتزم بها، وفي الخامس والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ظهرت ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية في القاهرة، وهي تعلن بعد لقائها بالرئيس مبارك ووزير الخارجية الذي لم يحضر هذا اللقاء السري أن إسرائيل سوف تسعى إلى تغيير قواعد اللعبة في غزة، وهو ما فهم على أنه عملية عسكرية كبرى لاقتلاع حكم حماس من غزة.

بدأت العملية بشكل كاسح وشامل من الجو والبحر يوم ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر، ثم لحقت العملية البرية بعد أسبوع، استخدمت خلال هذه العملية كميات هائلة من المتفجرات

والصواريخ وقنابل الفوسفور، وشاركت المدفعية مع القصف من البوارج البحرية، وتم تدمير جميع المباني الرسمية للحكومة ومبنى المجلس التشريعي، ولوحظ أن التدمير والقتل قد شابه الرغبة الأكيدة في الدمار والقتل، وخلفت العملية إحراق غزة وهدم منازلها ومزارعها وموانئ الصيد والشواطئ. في هذه الأثناء فتح معبر رفح للأطباء والمواد الطبية والإسعاف والأدوية، في الوقت الذي عانى فيه سكان غزة أمام هذه النيران الهائلة القتل والجرح والرعب والضياع، وذلك عقب أكثر من ثلاثة أعوام من الحصار والإغلاق التام. أما المآسي التي عانتها غزة؛ فقد تحدثت عنها المنظمات الإنسانية ومنظمات الأمم المتحدة التي نالها من الدمار المتعدد والمتعمد الكثير، حتى خلال زيارة الأمين العام للأمم المتحدة لإسرائيل يرجوها تفادي مقرات الأمم المتحدة وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠.

خلال العملية التي استمرت أكثر من ثلاثة أسابيع وقف العالم كله يساند إسرائيل ويؤكد حقها في الدفاع عن النفس، بصرف النظر عن إحراق غزة وصرخات السكان وفظائع القصف الإسرائيلي، وأعلن عدد من زعماء أوربا وأبرزهم رئيس وزراء بريطانيا جوردون براون وميركل المستشارة الألمانية حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. وتواترت تقارير عن حصول إسرائيل خلال العملية على ذخائر وأسلحة يتم تجربتها لأول مرة على أجساد السكان من ١٦ دولة أوربية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة التي عطلت مع فرنسا وبريطانيا وألمانيا صدور أي قرار من مجلس الأمن حتى يتيح

الفرصة كاملة أمام إسرائيل لقتل المزيد من السكان وإلحاق المزيد من الدمار في العملية.

على الجانب الآخر بدت مصر وكأنها تسعى إلى عرقلة أية محاولة عربية لعقد قمة تناقش وضع غزة، واتخذت موقفاً معادياً من قطر التي استضافت قمة لديها، حضرت فيها المقاومة قبل ثلاثة أيام من قمة الكويت الاقتصادية. وهكذا أثبتت أحداث غزة اطمئنان إسرائيل إلى الدعم الأمريكي المطلق العسكري والسياسي، كما ضمنت من خلال واشنطن سكوت العواصم العربية رغم غليان الشوارع العربية التي تحدت الحظر الحكومي على التظاهر، كما ضمنت أن السلطة الوطنية ومصر تدينان حماس وليس إسرائيل، وتؤثران بذلك في الخطاب السياسي والإعلامي العربي، ولكن موقفهما كان معزولاً.

يهمنا في هذه الدراسة أيضاً التركيز على البدائل المختلفة لمعاقبة المجرمين الإسرائيليين، وهذا الطريق أقل تكلفة من الناحية السياسية، ولذلك أوصت به قمة الكويت، كما أن هذا الطريق يمكن أن يشكل رادعاً لإسرائيل في المستقبل، وهي تدرك جيداً أن الحماية الأمريكية تمتد أيضاً إلى الوسائل القانونية والقضائية، كما تدرك أن الإبادة هي الأسلوب التقليدي لإزاحة الفلسطينيين للحلول محلهم أو قمعهم، غير أن الإعلام هذه المرة أربك الحسابات الإسرائيلية رغم حظرها للإعلام في غزة. وأخيراً فإن هذا الطريق يمكن أن يكون أحد وسائل تحقيق الحوار الوطني

الفلسطيني، من حيث إن الضحايا فلسطينيون بقطع النظر عن التقارير السلبية عن نوايا السلطة ومواقفها السرية من عملية غزة.

ثانياً- منطلقات مواجهة إسرائيل

الحق أن إسرائيل في غزة تقف وجهاً لوجه ضد المجتمع الدولي والضمير الإنساني، وهذا هو السبب في أن عشرات المنظمات الأهلية الأوربية لم تحتمل فظاعة ما حدث في غزة، فانطلقت حملتها القضائية ضد إسرائيل في كل الاتجاهات. هذه المرة الجرائم فادحة والعمد مسجل والأحداث موثقة وحالة غزة خير شاهد ودليل لا يقبل العكس أو الإهدار، لما نال من القيمة الأخلاقية لجيش ودولة تزعم أنها عضو في أسرة الأمم المتمدينة، اللهم إلا إذا كان هذا هو السلوك المتحضر بالمعايير الحديثة.

المواجهة القانونية لإسرائيل تتضمن مواجهة الدولة الصهيونية في المنظمات الدولية، والجزء الثاني تعقب المجرمين الإسرائيليين كأفراد أمام القضاء الدولي والوطني. هذه المواجهة تنطلق من أربعة أسس:

الأساس الأول، هو أن إسرائيل تلاعبت بقضية السلام لتقدم مشروعها الصهيوني، وأنها لم تتوقف عن ارتكاب المجازر في فلسطين ولبنان.

الأساس الثاني، أن سلوك إسرائيل في غزة يخرجها تماماً من عداد السلوك الإنساني، مما يضع علامة استفهام حول أهليتها للبقاء كدولة عضو في عموم المجتمع الدولي ومنظماته الدولية.

أما الأساس الثالث، فإن المنتصر في الحرب العالمية الثانية، التي استحدثت مبادئ نورمبرج واتفاقية الأمم المتحدة لمنع إبادة الجنس البشري، وهي التي صاغت معاهدات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، وذلك كله في غضون ثلاث سنوات، رافقها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كانت لمحرقة اليهود في ألمانيا اليد الطولى في إقرارها وانطلاقها كأساسٍ تاريخي للقانون الجنائي الدولي. الفارق بين هولوكوست ألمانيا وهولوكوست غزة هو أن ضحايا الأول هم الذين ارتكبوا الثاني، في الأول انتصر المنتصرون للضحايا، في الثاني لا يزال الضحايا هم الطرف الضعيف. ولكن المنظمات الإنسانية تصر على تحقيق دولي مستقل في جرائم إسرائيل معتمدة على ثلاث طوائف من الأدلة؛ وهي عينات الذخائر المستخدمة، خاصة الفوسفور الأبيض، وثانيها نوعيات الإصابات، وثالثها تقارير الأطباء المعالجين للإصابات خاصة أن إسرائيل تعمدت أيضاً قصف مقار الأمم المتحدة.

أما الأساس الرابع، فهو أن إسرائيل لا تزال دولة محتلة لغزة، ولا معنى لإعلان غزة من جانب إسرائيل بأنها إقليم معادٍ، وأن غرض الإعلان هو اعتقاد إسرائيل بأن ذلك يخولها الحق في مهاجمتها في كل وقت، خاصة أن السلطة الفلسطينية تحدثت عن غزة كإقليم منشق أو متمرد يقود انقلاباً عسكرياً على السلطة الشرعية كما تقول السلطة ومصر.

ثالثاً- المواجهة الدبلوماسية لإسرائيل في المنظمات الدولية

المواجهة الفعالة لإسرائيل يجب أن تكون في الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر العام للجنة الدولية للصليب الأحمر، فضلاً عن العمل مع دول عدم الانحياز على طرد إسرائيل من الوكالات المتخصصة ومقاطعتها في المؤتمرات الدولية، وعزلها تماماً في الإطار الدولي خاصة في المنظمات الدولية غير الحكومية.

أ- **في الجمعية العامة**: ضرورة عقد جلسة طارئة للجمعية العامة، وذلك للنظر في القضايا الخمس الآتية:

- مراجعة موقف إسرائيل من ميثاق الأمم المتحدة، ومجمل القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن والوكالات المتخصصة، وبشكل خاص تقارير اللجان الخاصة بحقوق الإنسان؛ ومنها اللجنة ومجلس الأمم لحقوق الإنسان، وتقارير المبعوثين الخاصين للأمين العام ولحقوق الإنسان في المنطقة.
- عقد مؤتمر دولي لمراجعة مدى جدية إسرائيل في قبول السلام لوضع حد نهائي للمشروع الصهيوني.
- تشكيل محكمة جنائية خاصة بفلسطين تحال إليها الجرائم الإسرائيلية التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن، ورفض إسرائيل تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية بشأن الجدار العازل، وهذا الرفض يشكل جريمة مستمرة.

- مراجعة مدى التزام إسرائيل بشروط قبول الجمعية العامة لإسرائيل في الأمم المتحدة، وخاصة مدى التوافق بين سلوكها النازي الإجرامي وشرط الدولة المحبة للسلام، وطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول هذه النقطة. فقد قبلت الجمعية العامة إسرائيل بموجب القرار ٢٧٣ في ١١/ ٥/ ١٩٤٩ بشروط ثلاثة؛ هي احترام قرار التقسيم ١٨١، وقرار الجمعية العامة بشأن حق العودة للاجئين من داخل إسرائيل، وأخيراً إصدار دستور يضمن حقوق الأقليات غير اليهودية. ولذلك فإن عدم تنفيذ هذه الشروط يبطل عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، فضلاً عن أن إمعانها في انتهاك القرارات والميثاق يعرضها لعقوبة الطرد بموجب المادة السادسة من الميثاق. كل هذه الإجراءات تجعل إسرائيل دولة منبوذة، لعل ذلك يدفع إلى تقويم سلوكها رغم المساندة الأمريكية لإسرائيل وسلوكها الإجرامي. وكان الوفد العراقي في الأمم المتحدة قد طلب عام ١٩٤٧ إحالة قرار التقسيم إلى محكمة العدل الدولية، كما أن الوفد السوري طالب في سبعينيات القرن الماضي بطرد إسرائيل من المنظمة الدولية.

ب - المؤتمر العام للجنة الدولية للصليب الأحمر: تطلب الدول العربية ودول العالم الثالث انعقاد المؤتمر العام للجنة للنظر في انتهاكات إسرائيل الخطيرة لأحكام اتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين، وبيان التزامات الدول الأطراف تجاه العمل ضد إسرائيل.

ج - **عقد اجتماع لمنظمة الصحة العالمية**، وذلك للنظر فيما ارتكبته إسرائيل من تهديد لصحة الشعب الفلسطيني، من خلال الحصار ومنع الدواء وتدمير المستشفيات وإحراق المرضى، وغيرها من صور الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل خلال محرقة غزة وقبلها.

د - **اجتماع المؤتمر العام لليونسكو**؛ للنظر في جرائم إسرائيل ضد الأعيان المدنية والثقافية ودور العبادة والأماكن الأثرية والمدارس، وتعطيل العملية التعليمية وإشاعة ثقافة البؤس وانقطاع الرجاء في أي سلام حقيقي.

هـ - **دعوة الأمين العام**؛ لرفع دعوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بسبب تدميرها لمقر الأونروا، وتدمير مخازنها وتعطيل مهمتها عمداً، وامتهان المنظمة الدولية وأمينها العام عندما قصفت المقر الرئيسي للأونروا خلال زيارة الأمين العام لإسرائيل، رغم اعتذارها عن ضرب المدرسة التابعة للأونروا قبلها بساعات، وذلك كشكل من أشكال الإبادة واحتقار المجتمع الدولي.

ونضيف إلى ذلك المسعى العربي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن استخدام إسرائيل اليورانيوم المنضب في غزة.

وما دامت قمة الكويت قد التزمت بالعمل لتعقب إسرائيل والمجرمين فيها، يتعين على الجامعة العربية أن تعمل حثيثاً في هذا الاتجاه. ويجب أن ينسق اتحاد المحامين العرب مع الأمانة العامة للجامعة العربية في هذا الشأن، ولكن لم يظهر حتى الآن ما يدل على المضي في هذا السبيل.

رابعاً- المواجهة الجنائية لإسرائيل

لا شك أن الضمان والحماية اللذين تقدمهما واشنطن لإسرائيل من أهم دوافع السلوك الإجرامي الإسرائيلي في فلسطين، فضلاً عن اطمئنان إسرائيل إلى أنها تعمل في بيئة إقليمية مريحة، لن يتصدى أحد لوقفها، فضمنت الحال والمآل.

ولكن الجرائم البشعة التي ارتكبتها في غزة، وتوثيق هذه الجرائم وتهافت التفسيرات والذرائع الإسرائيلية دفع منظمات دولية متعددة إلى ملاحقة المجرمين الإسرائيليين، ولذلك يجب على الدول التي تنوي الانضام إلى هذه الملاحقة أن تطلب من إسرائيل أسماء القادة والجنود في الميدان، وهذا الاحتمال هو الذي دفع الجيش إلى التكتم على كل الأسماء، كما دفع أولمرت إلى أن يعلن في الحملة الانتخابية لحزب كاديما يوم ٢٥/ ١/ ٢٠٠٩ أن الدولة سوف تحمي كلَّ من يتعرض للملاحقة الجنائية بشأن أحداث غزة، وهذا الموقف يجب أن يضاف إلى أسباب فقدان إسرائيل لصفة الدولة وتحولها إلى عصابة لا يجوز أن تبقى عضواً في أسرة الأمم المتحضرة. وسوف نقدم ببعض التفصيل التكييف القانوني للجرائم الإسرائيلية والبدائل القضائية للملاحقة.

غير أننا يجب أن نلاحظ أنه لابد من وقفة حاسمة لتحديد موقف إسرائيل بعد سجلها الإجرامي لستة عقود، ويستحيل أن يستمر هذا الإجرام على هذا النحو، بل إنها لا تزال تلقى الدعم والمساندة

والتشجيع من واشنطن والدول العربية، وهو ما يحتاج أيضاً إلى معالجة.

ولنذكر أن جميع محاكمات الحرب العالمية الثانية التي أرست مبادئ القانون الجنائي الدولي الحديث كانت ترتكز في معظمها على مأساة اليهود والهولوكوست في ألمانيا. وقد دار الزمن دورته الكاملة حتى يعاقب اليهود الأبرياء بالطريقة نفسها التي عوقب بها جلادوهم. وقد تم العقاب بعدة طرائق،

أولها معاقبة ميدانية للمتورطين من كبار القادة السياسيين والعسكريين،

وثانيها بتعقب الأسماء التي تورطت كثيراً أو قليلاً في إراقة دم اليهود،

وثالثها توظيف هذه الجرائم للسيطرة السياسية على قرار ألمانيا والحصول على تعويضات مستمرة، فضلاً عن زرع الشعور بالذنب لدى الشعب الألماني. فهل يفلح العالم العربي في ممارسة الطرائق الثلاث نفسها، وهل يأتي يوم يشعر فيه اليهود بعقدة الذنب بسبب إحراق غزة؟

(١) إسرائيل والمحكمة الجنائية الدولية

المعلوم أن القيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل هي التي اتخذت قرار الهجوم على غزة وأعلنته ونفذته، وحاولت تحديد أهداف الهجوم بتطوير هذا الهجوم واستمراره، حتى إذا ما أوقفت

القتل بعد ٢٣ يوماً من الهجوم الضاري على غزة احتفل أولمرت وليفني وباراك بهذا (النصر المبين) على المدنيين الفلسطينيين وبدمار غزة، التي تمنّى شيمون بيريز يوماً أن يصحو وقد ابتلعها البحر. وأشاد بيريز بشجاعة الجنود وتفانيهم في القتل، كما أشاد باراك وزير الدفاع بالأخلاق القوية للجيش الإسرائيلي. وبصرف النظر عن سرور إسرائيل بأنها سددت لحماس ضربة قاصمة، وأن العملية قد حققت أهدافها بل تجاوزت أهدافها، فإن الثابت أن إسرائيل قد تلقت مساندة رسمية من واشنطن وبعض الدول الأوربية الكبرى، بل وصل زعماء هذه الدول إلى إسرائيل مروراً بشرم الشيخ، فيما قالت الصحف الحكومية المصرية: إنه مؤتمر للبحث في تثبيت وقف إطلاق النار. كان واضحاً أيضاً أن إسرائيل تورطت بشكل لا رجعة فيه في أعمال لا جدال في أنها من جرائم النظام العام الدولي، وأن إسرائيل ابتدعت طوائف أخرى من الجرائم ليست مألوفة في سجل هذا النوع من الجرائم. لقد تعمدت إسرائيل قصف المنازل عدة مرات وتسويتها بالأرض بمن فيها من الأحياء؛ بحجة أن بها مقاتلين، أو بعبارة أدق أعضاء من حماس، وأنها بذلك تساهم في القضاء على الإرهاب. تذرعت إسرائيل أيضاً بأنها تمارس حقَّها في الدفاع عن النفس، ولكن حجم الدمار والإبادة في غزة لا يترك لهذا الدفع مكاناً، كما تذرعت إسرائيل برغبتها في تحقيق أهداف سياسية مثل القضاء على حماس أو تأديب حماس، بل إن المحللين فسروا هذا الهجوم في إطار الانتخابات الإسرائيلية، حيث درج المواطن الإسرائيلي على التصويت للأكثر

قسوة في التعامل مع الفلسطينيين، وقد تساوى باراك وليفني في هذا المضمار، ورغم ذلك مُني باراك بهزيمة فادحة (١٣ مقعداً). غير أن فداحة ما حدث دفع المجتمع الدولي بجميع شرائحه إلى الذهول ومحاولة معرفة أبعاد الكارثة، خاصة بعد أن تكشفت أبعاد المأساة من خلال شهادات وروايات الضحايا وممثلي المنظمات الإنسانية ومراسلي الإعلام الدولي والأطباء من مختلف الجنسيات، ونوعيات الجروح ونوعيات الأسلحة التي استخدمت في هذا الهجوم، مما جعل المجتمع الدولي أسرع من المجتمع العربي للدفاع عن قيم هذا المجتمع بعد أن تكشفت إسرائيل وانكشف وجهها الحقيقي، بعد أن كانت تقدم نفسها دائماً على أنها ضحية "الإرهاب الفلسطيني". لقد وجد العالم نفسه أمام نموذج إجرام تتضاءل أمامه مأساة الهولوكوست حتى بكل المبالغات التي قدمت بها في الروايات اليهودية.

يقابل هذا القلق العالمي الذي دفع منظماته إلى ملاحقة المجرمين الإسرائيليين حركة حكومية عربية ودولية لاحتواء الموقف وتجاهله تماماً، وهو ما بدا في تصريحات أوباما التي ركز فيها على أمن إسرائيل وإرهاب حماس ومعاناة الأبرياء الفلسطينيين، دون أن يشير بكلمة واحدة إلى الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في حق هؤلاء الأبرياء.

في هذا المناخ المتحفز ضد إسرائيل سارعت جمعيات وأفراد إلى رفع دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية، ولكن المدعي العام

للمحكمة الذي كرس نفسه لملاحقة الرئيس البشير قطع بأن المحكمة لا تختص بملاحقة إسرائيل؛ لأنها ليست طرفاً في نظام المحكمة، وأنه، لكي يتم تحريك الدعوى ضد إسرائيل، يتعين أن يتم ذلك بمعرفة مجلس الأمن، وهو أمر مستحيل. ما مدى دقة هذا الموقف، وهل أوصدت تماماً أبواب المحكمة أمام إسرائيل؟

الواقع أننا يجب أن نوضح عدداً من القضايا في هذا الصدد.

القضية الأولى، هي مدى اختصاص المحكمة من حيث نوعية الجرائم. لا شك أن الأعمال الإسرائيلية تتوزع بين الجرائم الكبرى الأربع الواردة في نظام روما، وكلها ثابتة ومنسوبة للقيادة وجنود الجيش الإسرائيلي الرسمي، كما أنها موثقة، وكذلك تفاصيل العمليات الجوية والبحرية والبرية ونوعيات الأسلحة، وكلها أمور تلتزم إسرائيل بتقديم تفاصيل عنها بقطع النظر عن عجز مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن إدانة الهجوم الإسرائيلي بشكل محدد يصلح أداةً للإثبات في المحاكمة عن هذه الجرائم. ولكن تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة ومساعده للشؤون الإنسانية ومدير عام منظمة الأونروا وغيرهم ممن أدلوا بتصريحات في هذه الكارثة تصلح ضمن أدلة الإدانة.

من ناحية الاختصاص الموضوعي، لاشك أن أعمال إسرائيل في غزة تقع في عداد الجرائم التي تختص المحكمة بالنظر فيها. وقد عددت المادة السادسة من نظام روما نماذج للأعمال التي تشكل جرائم إبادة جماعية مثل قتل أعضاء الجماعة؛ أي

الفلسطينيين، والتسبب في الضرر الجسيم البدني والعقلي لأعضاء هذه الجماعة، وتعمد فرض شروط على هذه الجماعة من شأنها أن تؤدي إلى الفناء المادي كلياً أو جزئياً، وهو ما يتحقق في الحصار والإغلاق والقضاء على مخازن الغذاء والدواء والأراضي الزراعية، وتحويل الحياة بالعدوان إلى جحيم دائم. من أعمال الإبادة أيضاً فرض إجراءات تهدف إلى وقف توالد هذه الجماعة، وهو ما يتحقق باستخدام أنواع الأسلحة التي تدمر البيئة وتلحق الأضرار الوراثية لأجيال قادمة، وقتل الأطفال أمام ذويهم، وكذلك حرمان الأطفال من أسرهم. وتورد المادة السابعة نماذج الجرائم ضد الإنسانية؛ وهي القتل المتعمد العشوائي الهادف إلى الإزالة، وجريمة اقتلاع النوع الفلسطيني من الحياة واسترقاق الفلسطينيين وذلك بإذلالهم وخطفهم وقتلهم بعد تعذيبهم، وحرمان السكان من مساكنهم، واضطرارهم خلال الشتاء القارس إلى الشارع الذي تهاجمه إسرائيل بقصد القتل.

أما جرائم الحرب التي عالجتها المادة الثامنة من نظام روما فقد ارتكبتها إسرائيل جميعاً وبطريقة منهجية وشاملة؛ وهي القتل العمد، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك الاختبارات البشرية البيولوجية التي مارستها إسرائيل في غزة، وتعمد إحداث أكبر قدر من المعاناة، أو الأضرار الفادحة بالصحة، التدمير المكثف وسلب الممتلكات بشكل عشوائي، وأخذ الرهائن، والهجمات العمدية الموجهة ضد السكان المدنيين ممن لا علاقة لهم بأية أعمال قتالية، والهجوم المتعمد على الأهداف المدنية

وضد الأشخاص والمنشآت والعربات الطبية والعاملة في مجال الخدمات الإنسانية، كذلك الهجوم الهادف إلى إزهاق الأرواح وإحداث الجروح، والقصف الجوي للمدن والقرى والتجمعات السكنية المكشوفة، وقتل المحاربين والمدنيين الذين استهدفهم العدوان، وغيرها مما نصت عليه بالتفصيل المادة الثامنة.

أما الاختصاص المكاني فهو إقليم دولة طرف أو دولة غير طرف تتفق مع المحكمة، ولكن غزة ليست دولة طرفاً في نظام روما، بل هي إقليم محتل، فهل تتبع إسرائيل، وتخرج من ثم من اختصاص المحكمة المكاني، ما دامت إسرائيل ليست طرفاً؟

الواقع أن فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي تختلف عن أحكام الاحتلال في أي مكان آخر، ذلك أن إسرائيل لم تحتل الأراضي الفلسطينية احتلالاً مؤقتاً كما يفترض في أي احتلال، ولكن الاحتلال الإسرائيلي احتلال إحلالي، يهدف إلى الاستحواذ على الأرض وطرد السكان، وهذا ما يفسر كل هذا العنف ضد السكان لإجبارهم على الرحيل في الأرض أو من عليها. كذلك ترتب على هذا الطابع الاستيطاني للاحتلال الإسرائيلي أن طال بشكل ظاهر ولا أمل في إنهائه بالطبع، ولذلك فإن كل ما يتعلق بحقوق المحتل والضرورات العسكرية لاترد في شأن هذا الاحتلال، بل يعطي ذلك الوضع للسكان الحق في مقاومة هذا الاحتلال المستديم أو الطويل.

يترتب على ما تقدم أنه وإن لم تملك فلسطين صفة الدولة في المجال الدولي، إلا أنه يمكن أن يكون للمحكمة الجنائية الدولية

اختصاص على ما يقع من جانب إسرائيل من جرائم ضد سكانها، والقول بغير ذلك سيكون إغفالاً لحالة فلسطين الخاصة وتخلياً عن مسؤولية المجتمع الدولي عن ملاحقة المجرمين الإسرائيليين الذين كان يتعين عليهم كمحتلين دائمين مراعاة الأحوال العادية والإنسانية للسكان بدلاً من الانقضاض عليهم وتعريضهم لكل أنواع المخاطر. وقد بادرت السلطة الوطنية الفلسطينية يوم ٢٧/ ١/ ٢٠٠٩ إلى إخطار المحكمة الجنائية الدولية بقبولها اختصاصها في البحث في الجرائم التي وقعت منذ سريان نظامها، ضمن محاولات توفير الشروط القانونية اللازمة لاختصاص المحكمة بجرائم إسرائيل في غزة، ولكن هذه الخطوة عليها ملاحظتان، الأولى أن السلطة ليست حكومة دولة قائمة، وإنما هي إدارة فلسطينية للأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان يفترض وفق اتفاق أوسلو أن تنتهي بقيام الدولة الفلسطينية في أيار/مايو ١٩٩٩. ولذلك لا تتمتع السلطة بأي شخصية قانونية دولية، كما رفض القضاء الأمريكي والإسرائيلي الاعتراف لها بهذه الصفة.

القضية الثانية، هي أنه إذا افترضنا جدلاً أن السلطة لها الحق في الانضمام إلى المحكمة، فإن ذلك يعني إفلات إسرائيل من جرائم غزة، لأن اختصاص المحكمة لا يبدأ إلا بعد مضي شهرين على الانضمام بالنسبة للطرف المنضم، كما لا تختص المحكمة بالنظر في الجرائم التي وقعت قبل تاريخ الانضمام.

علق أوكامبو على طلب السلطة بأنه يدرس ما إذا كان للسلطة وضع الدولة وفق القانون الدولي، ثم أكد أوكامبو أنه ليس

للمحكمة اختصاص على الجرائم محل الدعوى، ولكنه أشار يوم ٢/ ٢/ ٢٠٠٩ إلى أن المحكمة رغم كل ذلك تجري بحثاً أولياً للموقف. على الجانب الآخر شعرت إسرائيل بخطورة موقفها أمام القضاء الأجنبي بسبب محرقة غزة، فعين أولمرت يوم ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ دانيال فريدمن وزير العدل رئيساً للجنة الوزارية لمواجهة القضايا ضد إسرائيل، فأكد وزير الدفاع باراك عزم الحكومة على الدفاع عن المشاركين في عملية الرصاص المصبوب، لأنهم ينفذون تعليمات الحكومة الإسرائيلية.

وقد لوحظ أن أوكامبو قد أكد أيضاً - رغم تصريحاته السابقة - بأن المحكمة لا تتمتع بالاختصاص في التحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية، أي الجرائم التي ارتكبت خلال ما عرف بالحرب الإسرائيلية على غزة. ويلاحظ أن موقف أوكامبو قد انحاز لإسرائيل وتنكر لنظام المحكمة، وتذرع بأن إسرائيل ليست طرفاً في نظام روما، كما تذرع بأن السلطة الفلسطينية ليست دولة حتى يمكن أن تحرك الدعوى في المحكمة، رغم أنه أكد أيضاً أن المحكمة تجري بحثاً أولياً حول هذا الموضوع.

والحق أن الجرائم المنسوبة للإسرائيليين هي نفسها الجرائم التي تقع موضوعياً في اختصاص المحكمة، أما اختصاص المحكمة بالمتهمين الإسرائيليين فإنه ينعقد بالطرائق الثلاث أو بإحداها، مما نصت عليه المادة ١٣ من نظام روما، وهي مجلس الأمن أو إحدى الدول الأطراف في النظام، أو المدعي العام. ويجب أن

نفرق بين التحقيقات التي يجريها المدعي العام بناءً على طلب دولة طرف في النظام، أو بناء على تحريك مجلس الأمن للدعوى، وبين التحقيقات التي يجريها بناء على شكاوى. ويعتبر المدعي العام في هذه الحالة جهة أصلية لتحريك الدعوى (proprio motu)، وقد وصلته شكاوى عديدة، ولكنه نكص عن أداء مهمته، ولذا يجب تقديم شكوى في حقه إلى رئيس المحكمة.

أما تحريك الدعوى من جانب السلطة الفلسطينية، وهي سابقة فريدة من حيث إن الدول - وليس هذا النوع من الشخصيات القانونية غير الدولة - هي المختصة بتحريك الدعوى، إلا أن السلطة يجب أن تتمتع بهذا الحق لسبب بسيط هو أن نظام روما قد منح هذا الحق للدولة التي تقع الجريمة على أرضها. ولما كانت غزة والأراضي الفلسطينية أراضي محتلةً فلا يسوغ القول بأن الطرف المحتل المعتدي هو صاحب الحق في تحريك الدعوى أمام المحكمة ضد نفسه، وهذا الاحتلال الطويل للأراضي الفلسطينية دون تصور نهاية له أو نهاية لجرائمه يجعل هذه الأراضي في رعاية المجتمع الدولي، ومن ثم يصبح طلب السلطة الفلسطينية محل اعتبار، ولايجوز التنصل من المهمة بحجة أن السلطة ليست دولة، وليس مطلوباً من السلطة أن تكون دولة؛ لأن لها طابعاً إدارياً في الداخل، ولكنها تعبر عن الشعب الفلسطيني، وهي وكيل الدم عن الشعب الفلسطيني وتملك بهذه المثابة الأهلية القانونية لملاحقة المجرمين الإسرائيليين، وهي بذلك تتمتع بأساس قانوني، تفتقر إليه إسرائيل عندما تتعقب الضالعين في محرقة اليهود في ألمانيا.

(٢) هل المطلوب محاكمة إسرائيل أم الإسرائيليين؟

نظراً لخطورة الجرائم وللطابع الشخصي لهذه الجرائم، فإن إسرائيل ليس مطلوباً جلبها إلى المحكمة، وإنما المطلوب أن يحاكم المسؤولون عن الجرائم أفراداً. ومادامت الجرائم قد ارتكبت ضد شعب غزة على إقليم محتل، فإن العدل يقتضي إخضاع الإقليم لحماية دولية، وتكون الجرائم قد ارتكبت ضد إقليم يتمتع بهذه الحماية، وهذا مؤكد بموجب اتفاقية جنيف الرابعة التي انتهكتها إسرائيل.

خامساً- المنابر القضائية المختصة بمحاكمة الإسرائيليين

المعلوم أن جرائم النظام العام الدولي لاتسقط بالتقادم كما أنها جرائم شخصية لايصلح معها أي تسويغ أو تذرع للإفلات من العقاب. فإذا انتهينا إلى أن المحكمة الجنائية مختصة بالنظر في هذه الجرائم بحكم الاختصاص الموضوعي والشخصي والمكاني، فإن تحريك الدعوى ممكن من جانب المدعي العام الذي حاول التملص من القيام بدوره، لأنه يعمل على أسس سياسية ولايجرؤ على التصدّي لإسرائيل بالطبع، كما أن تحريك الدعوى ممكن من جانب دولة طرف من الدول العربية الأطراف، وهي الأردن وجيبوتي وجزر القمر، أما تحريك الدعوى من خلال مجلس الأمن فهو مستحيل بسبب الفيتو الأمريكي. والقول بغير ذلك يؤدي إلى إفلات المجرمين الإسرائيليين من العقاب.

أما المنابر القضائية الأخرى المختصة فهي القضاء الوطني في جميع الدول أطراف اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص مادتها الأولى على تضامن هذه الدول على كفالة احترام أحكام هذه الاتفاقية والتصدّي للانتهاكات الجسيمة لأحكامها. بل إن المادة ١٤٦ تنص على أنه يلزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى المحاكمة أياً كانت جنسيتهم، ولكل طرف أيضاً وطبقاً لأحكام تشريعه أن يسلمهم إلى طرف معني آخر لمحاكمتهم ما دامت تتوافر لدى الطرف الآخر أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص. وتلزم المادة ١٤٩ كل الأطراف باتخاذ التدابير الواجبة لوقف جميع الأفعال التي تتعارض مع أحكام الاتفاقية، بخلاف المخالفات الجسيمة الوارد بعضها في المادة ١٤٧. كما تلزم المادة ١٤٨ كل طرف بألا يتحلل أو يحل طرفاً آخر من المسؤوليات التي تقع عليه بشأن هذه المخالفات.

من ناحية أخرى، تشير اتفاقية الأمم المتحدة بشأن منع إبادة الجنس إلى أن العقاب يشمل مرتكبي إبادة الجنس والتواطؤ لارتكابها والدعوة والتحريض المباشر والعلني على ارتكابها، وهو ما حدث في المساندة الرسمية والعلنية لما أسماه بعض الزعماء الغربيين حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. كما تشمل الجريمة والمتآمر لارتكابها. ولا يجوز التستر بأي منصب أو حصانة من العقاب بموجب المادة الرابعة.

وتؤكد المادة السابعة على نزع الصفة السياسية عن جرائم

الإبادة، وتلزم الدول الأطراف بتسليم المتهمين بهذه الجرائم وفق القوانين والمعاهدات السارية.

كذلك فتحت هذه الاتفاقية لأي دولة طرف فيها فرصة الاستعانة بأي جهاز في الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراء المناسب لقمع أعمال الإبادة، أي إن هذه المادة تعطي الاختصاص لمحكمة العدل الدولية للتصدي لهذه الجرائم.

obeikandl.com

(١٠)

احتمالات المشهد الفلسطيني بعد غزة

التساؤل الذي يلح على الجميع عقب السباق المحموم بين الفرقاء الذين تكاثروا في الساحة الفلسطينية، يدور حول ماذا بعد غزة، وإلى أين ينتهي هذا المشهد الدامي الذي استمرَّ أكثر من أسبوعين؟

يمكن تصور المشهد الفلسطيني بعد غزة وفقاً لرؤى الأطراف المختلفة وآمالها. أما الرؤية الإسرائيلية فتتمنى أن تكمل إحراق غزة، وأن تقضي على الجناح العسكري للمقاومة، وأن تفرض تسوية للوضع لتكون نهائية قوامها أن المقاومة لم تعد جزءاً من المشهد الفلسطيني، وأنه لذلك يجب أن تتعاون مصر تعاوناً مخلصاً مع إسرائيل لمنع التواصل بين غزة ومصر حتى لا تعود المقاومة مرة أخرى، بحيث تتمكن إسرائيل من استئناف المشروع الصهيوني، ويتمكن قادتها الجدد من أن يسجلوا أسماءهم في سجل الشرف الصهيوني وإنجازاته، خاصة أن أولمرت لم يتمكن من أن يحقق ذلك في لبنان، ولذلك منح فرصة في ساحة مواجهة أيسر. تقوم الرؤية الإسرائيلية أيضاً على مواجهة ما بعد غزة من النواحي القانونية والإنسانية، وربما ساهمت إسرائيل في إعادة إعمار غزة،

obeikandl.com

وهي تدرك أن حماس الشوارع العربية والأجنبية ينطفئ بانتهاء الأحداث، وأن القلوب المكلومة تتحول بتحول المشاهد، وتشعر إسرائيل بالأمان التام من أي مطاردة قانونية، ما دام الغرب يساندها والعرب يزدادون خشية منها ويتملك الرعب قلوبهم، تنفيذاً لنصيحة جابو تنسكي من آباء الصهيونية الذي توقع أن إصرار إسرائيل على قمع المعارضين للمشروع والمقاومين له يدفعهم إلى الاستسلام، وربما إلى المشاركة فيه، مع أنه يقتلع جذورهم في نهاية المطاف. وقد تسلم إسرائيل قطاع غزة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية التي تستعجل ذلك، ولكن هذه السلطة يجب أن تدفع تكاليف إخضاع غزة للسلطة، ويكون ذلك بموافقة السلطة على اتفاق سلام مع إسرائيل ينهي القضية الفلسطينية. وتعتقد إسرائيل أن إنهاء القضية على هذا النحو يقدم خدمة أيضاً لمصر، التي تشعر بأن عدم تسوية هذه القضية بأي شكل يدفعها إلى لحظة الخيار بين التضامن مع الشعب الفلسطيني أو التفاهم مع إسرائيل، وقد اختارت مصر دائماً تفهم الموقف الإسرائيلي.

الاتجاه الثاني يرى أن القضاء على الجناح العسكري للمقاومة بهذه الطريقة الوحشية، قد جعل صمود المقاومة الأسطوري وتقاعس الدول العربية أو تفهمها واشتعال الغضب الشعبي المؤيد للمقاومة لن يؤثر في الحساب الختامي في المستقبل، إذا انتصرت المقاومة فكرةً وتياراً ضد تيار الخضوع والاستسلام، وكانت حركة الشارع العربي والدولي أروع استفتاء على ذلك، ولكن إسرائيل سوف تحاول فرض أمر واقع على الأرض لا تغيره المعادلات

السياسية، حتى تمنع سورية وإيران وحزب الله من استثمار النصر السياسي الكاسح للمقاومة، وربما تعمد إسرائيل في سياق ذلك إلى التخلّي عن أبي مازن وسلطته مع انتهاء وظيفته، وسبب بقائه، ثم الاعتراف بحماس وإبرام اتفاق هدنة طويلة معها يسمح بالتعامل بين الطرفين، ويمنع أيّ مقاومة أخرى ضد إسرائيل، مما يضع حماس مكان أبي مازن، وبما يؤدي إلى إزالة عقبة المقاومة من طريق المشروع الصهيوني. هذه الرؤية قد تسعى إسرائيل إلى تحقيقها ما لم تتمكن حركة المقاومة من استثمار تيار الشارع المؤيد لها، الذي يحملها أمانة الاستمرار في المقاومة. هذا الافتراض سوف يؤدي إلى حرب باردة عربية بين المؤيدين لإلغاء المقاومة والمؤيدين للمقاومة، وبذلك تنجح إسرائيل في خلط الأوراق العربية والفلسطينية، أما تعقب إسرائيل قضائياً فإنه قد يترك لمؤسسات المجتمع المدني.

الاتجاه الثالث أن يكون الدم الفلسطيني في غزة ووحشية إسرائيل درساً للدول العربية بحيث تستعيد وعيها في مواجهة إسرائيل، وتعيد تقييم عملية السلام من أساسها، وأن تعود مرة أخرى إلى نقطة البداية، وهي أن السعي وراء سلام وهمي قد أذل العالم العربي ودفع إسرائيل إلى الاستخفاف به، كما أن السقوط الأخلاقي وسقوط هيبة القوة الإسرائيلية في المنطقة أمام مليشيات في لبنان لأكثر من شهر وفي فلسطين لأكثر من أسبوعين، يجعل الصراع العسكري مع إسرائيل أكثر إخلاصاً وعزماً، مادامت لا تريد السلام، بل تريد تمزيق الجسد العربي والقضاء عليه. إذا حدث

وتطور هذا الاتجاه فإن ذلك يهدد وجود الدولة العبرية الغاصبة في فلسطين، خاصة إذا اقترنت الإرادة العربية بحملة عربية شاملة لمحاصرة الخطر الصهيوني وإخراجه من دائرة الأمم المتحضرة، بعد إدانة المنظمات الدولية له بأنه قد ارتكب جرائم حرب متعددة في فلسطين، وعجز هذا الكيان عن تبرير هذه الجرائم.

فأي هذه الاتجاهات الثلاثة سوف تتقدم الاتجاهات الأخرى؟ سوف تختلف الإجابة باختلاف الزوايا التي ننظر منها، واختلاف الصف الذي ننتمي إليه، والمصلحة التي ترتبط بكل تيار. ولكن الثابت أن كل الدماء التي أريقت في غزة قد كشفت زيف السلام الإسرائيلي، ومن الصعب أن يقتنع أحد بغير ذلك في المستقبل القريب. ومن الواضح أن الأفكار المصرية وقرار مجلس الأمن والأفكار التركية تهدف كلها إلى أهداف معينة وتنطلق من منطلقات معينة، ولا تتفق إلا في المطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار، ولا أظن أن كل هذه الأفكار لها أهمية كبيرة مادامت إسرائيل هي اللاعب الأساسي مدعومة بجبهة عريضة من الحلفاء والمريدين، وهي التي تقرر شكل ما يحدث في مرحلة ما بعد غزة، اللهم إلا إذا حدثت المعجزة فقيدت قدرتها على القرار.

(١١)

لماذا تدافع واشنطن عن جرائم إسرائيل؟

عندما جاء أوباما إلى السلطة أشاع جواً من التفاؤل أساسه الصورة البشعة التي رسمها سلفه للولايات المتحدة في العالم من ناحية، والصورة المشرقة التي بشر بها أوباما من ناحية أخرى والتي تقوم على أساس تصحيح الموقف الأمريكي مع مناطق العالم وخاصة العالم الإسلامي، والاهتمام الفوري بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وإبداء الاحترام الواجب للقانون الدولي وحقوق الإنسان، وخاصة تصفية معسكر جوانتانامو الذي أصاب سمعة الولايات المتحدة الأخلاقية والقانونية. ولكن الحقيقة التي تبدت بعد ذلك هي عكس ذلك تماماً. فقد تردد أوباما في إغلاق جوانتانامو، ولم تغير الولايات المتحدة موقفها من المحكمة الجنائية الدولية رغم أنها توظف هذه المحكمة لخدمة أغراضها، وهو الموقف المعادي المعروف الذي صدر بشأنه قانون الكونجرس عام ٢٠٠٢ يوم بدء المحكمة بعملها، ويسمى حرب لاهاي، ويعني أن بداية عمل المحكمة هو إعلان حرب على الولايات المتحدة بسبب كثرة جرائم السلطات الأمريكية، كما فسر القانون على أنه إعلان حرب من جانب واشنطن على هذه المحكمة رغم مشاركة

واشنطن في صياغة نظامها الأساسي في مؤتمر روما. أما موقف واشنطن من قضية تغير المناخ والبروتوكولات التي تعالجه فلم يتغير هو الآخر. بل إن واشنطن في عهد أوباما قد سجلت على نفسها بما يكفي أنها شريك في جرائم إسرائيل. ولعلنا نذكر أن محرقة غزة التي وقعت بين السابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ والثامن عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ قد وقعت في الأيام الأخيرة من عهد الرئيس بوش، ورفض الرئيس أوباما التعليق عليها حتى تولى السلطة في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ فسجل أوباما موقفاً بالغ السوء يناقض تماماً ما بشرنا به في حملته الانتخابية وفي تصريحاته وفي خطابه الشامل في جامعة القاهرة في الرابع من حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ الذي كان قد خدّر به العالم الإسلامي. صحيح أنه بادر في اليوم التالي لتوليه السلطة إلى تعيين مبعوث خاص للبحث في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن هذا المبعوث لقي من إسرائيل ما لا يشرف الولايات المتحدة في علاقاتها العربية والإسلامية، ثم قام الرئيس بوش بمباركة محرقة غزة مثلما قام بتهنئة أبي مازن على نجاح الأمن الفلسطيني في رام الله بقتل اثنين من مجاهدي حماس، حيث كانت إسرائيل تطاردهما منذ سنوات، فمكنت إسرائيل السلطة من قتلهما. وقال أوباما في تهنئته: إنه سعيد بنجاح التعاون الأمني بين إسرائيل وأبي مازن في مكافحة الإرهاب الفلسطيني؛ أي المقاومة. من ناحية أخرى عارضت الولايات المتحدة في المحاكم الدولية كل إدانة لإسرائيل رغم الإذلال الإسرائيلي للولايات المتحدة في

فلسطين، فعارضت واشنطن إنشاء لجنة جولدستون وحاولت عرقلة عملها، وبعد صدور تقريرها حاربت التقرير في كل موقع، ومارست ضغوطاً رهيبة على أعضاء مجلس حقوق الإنسان حتى لا يعتمد التقرير، ثم قام الكونجرس الأمريكي بإصدار قرار بأغلبية ساحقة يرفض فيه التقرير ويتهمه بالتحيز ضد إسرائيل. أما القدس، وهي كعبة المسلمين الأولى، فيتم تهويدها وهدم الأقصى بمباركة أمريكية، وهذه هي رسالة السلام والمحبة التي أرسلها أوباما إلى العالم الإسلامي. فإذا كان العبث الأمريكي في القدس وباكستان وأفغانستان والعراق والصومال ودارفور مستمراً فهل يظن أوباما أن هذه المناطق تقع في أوربا وليس في قلب العالم الإسلامي؟ وماذا أضافت رسالته المبشرة التي أكد فيها عزمه على فتح صفحة جديدة مع العالم الإسلامي؟ وكيف أصابه العجز الأخلاقي عندما يدعم حق إسرائيل في قتل الفلسطينيين وإبادتهم ويتحدث في الوقت نفسه عن العدل والقانون والإنصاف في العلاقات الدولية.

فلماذا يشجع أوباما إسرائيل على جرائمها ويدافع عن هذه الجرائم ويحول دون محاكمة إسرائيل وقادتها على هذه الجرائم؟. وهل يكفي أن نفسر ذلك في ضوء إحياء أوباما للتقليد الأمريكي المتحيز تماماً لإسرائيل، أم إن أوباما يدرك بخبرته القانونية الأكاديمية بأن محاكمة إسرائيل سوف تجر إلى محاكمة الولايات المتحدة، فالمساهمة الإجرامية لواشنطن ربما أهم من دور الفاعل الإسرائيلي؛ لأنه بغير ضمان هذه المساندة العسكرية والمادية والحماية الدبلوماسية والقانونية لترددت إسرائيل مرات في ارتكاب

هذه الجرائم، بل إن أوباما يبرر سياسة الاغتيالات الإسرائيلية التي يدينها القانون الدولي، كما يدافع أوباما عن نشاط الطائرات الإسرائيلية بدون طيار التي تفتك بالفلسطينيين؛ لأنه يقوم بالعمل الإجرامي نفسه في باكستان وأفغانستان، ويمعن في توريط الجيش الباكستاني حتى تنهار الدولة الإسلامية الأولى في العالم، وتتولى إسرائيل الإشراف على قدراتها النووية وتسلمها لقمة سائغة لأعدائها.

لقد أصبح واجباً أن نضم واشنطن وبعض الدول الأوربية التي ساندت محرقة غزة عسكرياً، وساهمت في حملة التبريرات السياسية، إلى قادة إسرائيل في تقرير جولدستون، ولذلك أناشد المنظمات الحقوقية في أوربا والولايات المتحدة أن تقوم برفع دعاوى ضد الحكومات الألمانية والفرنسية والهولاندية والبريطانية والإيطالية داخل هذه الدول بتهمة التواطؤ على ارتكاب هذه المحرقة. كما يجب أن ترفع دعاوى أمام القضاء الأمريكي ضد رموز الإدارة الأمريكية وأن يتم توثيق تصريحات وتعليقات القيادات السياسية في هذه الدول والمؤيدة لهذه الانتهاكات الخطيرة لأحكام القانون الدولي. وقد يضاف إلى ذلك جرائم هذه الحكومات عندما تسترت على إنشاء المخابرات الأمريكية لسجون سرية خدعة للشعوب الأوربية حتى تجري فيها عمليات التعذيب لمعتقلي جوانتانامو والملف الأسود الذي قدمته لجنة التحقيق من البرلمان الأوربي ضد هذه الحكومات.

(١٢)

لماذا لا تعلن الأمم المتحدة

ذكرى سنوية لمحرقة غزة؟

المحرقة التي تدعي إسرائيل أنها وقعت لليهود في ألمانيا لم تعد ميزة لليهود يجمعون عليها الأموال ويبتزون بها المواقف بعد أن عاقبت محكمة نورمبرج كبار القادة العسكريين والسياسيين، وبعد أن سلم العالم لإسرائيل بأن تتعقب من تشاء من مواطني أي دولة داخل أراضي الدولة الأخرى، وإحضاره إلى محاكمها لمعاقبته على مشاركته، ولو بالوهم، في هذه المحرقة، ونحن نعتقد أن هذه المحرقة، إن وقعت فإنها جريمة، لكن الشكل الذي قدمت به والحصانة التي أحيطت بها ضد البحث والتساؤل والتشكيك حجر على حرية البحث والفكر التي تفخر بها أوربا، ولكنها قبلت أن تستذل هذه الحرية وأن تقيد عندما يتعلق الأمر بالمحرقة اليهودية في هذه المجالات الثلاثة: معاقبة الجناة فوراً وميدانياً، وانتزاع من تبقى منهم إلى القضاء الإسرائيلي الذي لم يكن موجوداً أصلاً وقت المحرقة، فابتكر نظرية وكالة إسرائيل عن دم جميع اليهود في جميع العصور، وأخيراً الابتزاز السياسي والمالي. استثمرت إسرائيل هذه

obeikandl.com

المحرقة استثماراً بشعاً، لكن الابتزاز وصل إلى الأمم المتحدة التي قررت جمعيتها العامة اعتبار يوم ٢٧ كانون الثاني/ يناير من كل عام هو ذكرى المحرقة، وحددت إسرائيل طقوس الاحتفال بهذه الذكرى. وعندما ارتكبت إسرائيل محرقة غزة فإنها بذلك أذهلت العالم الذي تساءل في دهشة: كيف لأحفاد ضحايا المحرقة اليهودية أن يقيموا محرقة أنكى لشعب آخر آمن في وطنه لم يقدم لليهود سوى الضيافة، ولم يلق منهم سوى الإبادة والعنت؟ كان الدرس الأول الذي ردده أطفال اليهود في أوربا هو أن اليهود لم يعودوا وحدهم ضحايا المحرقة، بل يشاركهم الفلسطينيون، فهم ليسوا ضحايا المحرقة نفسها، ولم ينافسوا اليهود في المعاناة من هذه المحرقة، وإنما تحول اليهود الضحايا إلى جلادين للأبرياء الفلسطينيين. ولذلك فنحن نطالب بالإجراءات نفسها لضحايا محرقة غزة. نريد أن يتحرك العالم العربي مع رئيس الجمعية العامة الحالي، الرجل المنصف الذي آلمه برود العالم العربي مع ما حدث في غزة، وأبدى غيرة على غزة أكثر بكثير مما أبداه العرب، حتى تقرر الجمعية العامة قبل برود الحدث يوماً لذكرى محرقة الفلسطينيين، ليكن يوم بداية المحرقة ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر حتى يحتفل العالم يوم ٢٧ كانون الثاني/ يناير بذكرى محرقة اليهود، وتجري الدراسات للمقارنة بين المحرقتين والدروس المستخلصة حتى يتفادى العالم محارق جديدة.

من ناحية أخرى أن تعطى الدول العربية الحق في تعقب اليهود والذين اشتركوا في محرقة غزة، وأن يسلم العالم بخطفهم من أي

مكان يوجدون فيه، أو أن يسلموا من أي دولة يزورونها، أو يحاكموا في أي دولة على هذه المحرقة. نريد ثالثاً مساعدة عاجلة لإعمار غزة بأن يفرض العالم على مصر وإسرائيل فتح المعابر، حيث لا تزال جريمة المحرقة مستمرة بالحصار والإغلاق والإرهاب الصهيوني والصمت العالمي. لقد سقط القناع الذي لبسته إسرائيل وأوهمت به العالم كله أن اليهود ضحايا غيرهم، وأنها الطرف الضعيف المسالم وسط بحر من الكراهية. وأدرك العالم مدى البربرية والحقد واللاإنسانية التي يتسم بها سلوك إسرائيل (المتحضرة)، شعب الله المختار خصيصاً لإبادة بقية مخلوقات الله.

من ناحية ثالثة: يبدو أن الأمم المتحدة قد سلمت لإسرائيل بالحق في إبادة الشعب الفلسطيني بعد أن أغمضت عينيها عن جرائمها في فلسطين. فقد رفضت إسرائيل مهمة لجنة التحقيق التي يرأسها القاضي النزيه جولدستون وهو يهودي من جنوب إفريقيا، وله باع طويل في التحقيقات الجنائية الدولية، بناء على توصية مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك بعد نظره في تقرير يهودي آخر هو ريتشارد فولك مبعوث المجلس إلى فلسطين لحقوق الإنسان. لجنة جولدستون هي لفحص الأدلة المتوافرة عن محرقة غزة، وحيث أبعدت إسرائيل ريتشارد فولك، وهو يهم بدخول الأراضي المحتلة قبيل بدء المحرقة. كانت إسرائيل قد رفضت دخول لجنة لتقصي الحقائق في جرائم شارون في جنين عام ٢٠٠٢ بعد أن تدخلت إسرائيل في اختيار أعضاء اللجنة، بل إن الأمين العام كوفي عنان حينذاك كلف لجنة إدارية بتقديم تقرير أنكر وقوع

أية جرائم في جنين، مع أن إسرائيل تعترف بوقوع هذه الأحداث التي تعتبرها مشروعاً ضد (الإرهابيين) الفلسطينيين.

الخلاصة، الفرصة سانحة أمام العالم العربي حتى تعلن الجمعية العامة يوم ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر من كل عام ذكرى محرقة غزة لتذكر العالم بالإنجاز (الحضاري) الذي حققه أحفاد محرقة اليهود قبل ستة عقود.

obeikandl.com

(١٣)

بعد حادثة ليفني

هل توقف إسرائيل قطار العدالة؟

حادثة ليفني في لندن أفزعت الحكومتين الإسرائيلية والبريطانية، منذ اضطرت تسيبي ليفني وزيرة خارجية إسرائيل السابقة، ورئيس حزب كاديما المعارض وفق الرواية الإسرائيلية، إلى إلغاء زيارة كان مقرراً القيام بها إلى لندن للمشاركة في مؤتمر الصندوق اليهودي بعد أن علمت أن قراراً قضائياً صدر بتوقيفها بناء على طلب المحامين عن أسر ضحايا محرقة غزة، ولكن المحقق أنه تم تهريبها بعد صدور القرار. وكانت ليفني أحد أقطاب القيادة الإسرائيلية التي أشرفت على محرقة غزة، كما أنها تفخر بذلك، وتعتبر هذه المحرقة عملاً مشروعاً. ولكن العالم رأى بنفسه ما جرى، وبدأ يعيد النظر في الصورة الرومانسية لإسرائيل، وبدأ يتنبه إلى تحدي إسرائيل للقانون الدولي وعدم اعترافها إلا بقانونها ومحاكمها. وكان محامو الضحايا قد بدؤوا في تعقب المجرمين الإسرائيليين في كل العواصم الأوربية التي تعترف لمحاكمها بالاختصاص القضائي الدولي، وحيث يجوز لهذه المحاكم أن

تختص بمحاكمة أي متهم مهما كانت جنسيته، وأياً كان مكان وقوع الجريمة، ولكن هذا المسلسل الذي بدأ حتى قبل محرقة غزة كان يواجه دائماً إجراءات قانونية لتخفيف قبضة مبدأ الاختصاص العالمي للمحاكم الوطنية.

ولكن بعد محرقة غزة وبشكل أخص بعد نشر تقرير جولدستون أصبح هذا التقرير دليلاً قوياً على جدية الاتهام الذي يطمئن القاضي إلى إصدار أمر الاعتقال توطئة للمحاكمة. وبذلك أخذت جهود تعقب وملاحقة المجرمين الإسرائيليين دفعة قوية؛ فعمدت إسبانيا مثلاً إلى تعديل قانون الإجراءات الجنائية بحيث تقصر اختصاص المحاكم الإسبانية في هذا النوع الخطير من الجرائم على المتهمين أو الضحايا من الجنسية الإسبانية.

أما في بريطانيا، فقد شهدت الملاحقات قفزة هائلة؛ كانت أبرزها في أيلول/ سبتمبر ضد ايهود باراك، لولا أن القاضي البريطاني حيل بينه وبين توقيفه بسبب تمتعه بالحصانة الدبلوماسية. أما في حالة ليفني، فهي لا تتمتع أصلاً بالحصانة، ولذلك كان من السهل إصدار قرار التوقيف، ثم اضطرت المحكمة إلى سحب القرار.

ولكن الملاحظ أن إسرائيل انتقدت الحكومة البريطانية لتهاونها في حماية الشخصيات الإسرائيلية، وحذرت إسرائيل بأن بريطانيا لن تتمكن بذلك من المساهمة في عملية السلام مادامت عاجزة عن حماية الشخصيات الإسرائيلية ضد التعقب القضائي. وقد أبدى وزير

خارجية بريطانيا صدمته وأسفه لما حدث، ووعد بدراسة الإجراءات اللازمة لتلافي ذلك في المستقبل.

فماذا يمكن لبريطانيا وإسرائيل أن يفعلاه حتى تشل يد القضاء البريطاني عن تطبيق القانون البريطاني والقانون الدولي؟ الطريق الوحيد الممكن أمام هذا المأزق هو أن يتم تعديل قانون حصانة الدول حتى يمكن أن يهتدي إليها القاضي البريطاني فلا يعرض علاقات الحكومة للخطر مع إسرائيل حتى تتمكن إسرائيل من الإفلات من العقاب، ولكننا نشك كثيراً في أن يفلح مجلس العموم في صرف القضاء عن تطبيق القانون الدولي؛ لأن القضية تستند أساساً إلى التزامات بريطانيا الناتجة عن عضويتها في المعاهدات التي تعد أساس تجريم الأعمال الإسرائيلية، وهي اتفاقية الأمم المتحدة لإبادة الجنس لعام ١٩٤٨، ومعاهدة روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية جنيف الرابعة. يبدو أن زمن إفلات إسرائيل قد بدأ في الأفول، لعلها تهتدي إلى طريق السلام الحق.

obeikandl.com

(١٤)

العالم العربي والخيارات البريطانية

عقب قضية ليفني

يبدو أن بريطانيا تواجه مشكلة وفضيحة، أما المشكلة؛ فهي تصاعد الحملة الرامية إلى محاكمة المجرمين الإسرائيليين استناداً إلى تقرير جولدستون الذي سيظل دليل إدانة مهما حاولت إسرائيل أن تحتويه أو تحاربه أو تسقطه من الحساب، كما سيظل شبح ضحايا محرقة غزة يطالب بالثأر من أحفاد الهولوكوست اليهودي في ألمانيا. في هذا المسار يمثل صدور قرار اعتقال ليفني وزير الخارجية الإسرائيلية السابقة أعلى درجات التصعيد ضد ثلاثي القيادة الصهيوني في هذه المحرقة. وإذا كان إيهود باراك وزير الدفاع قد أفلت في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ من الاعتقال؛ لأن حصانته الدبلوماسية وقفت حائلاً بينه وبين القضاء البريطاني، كما تجنب غيره من كبار القادة العسكريين الصهاينة الذين يترددون على بريطانيا السفر إليها، فإن بريطانيا صارت يقيناً كابوساً للصهاينة بفضل يقظة المدافعين عن حقوق الضحايا ونزاهة القضاء البريطاني.

وأما الفضيحة فهي أن هناك افتراضاً قوياً بأن ليفني قد زارت

بريطانيا، ولم تعتذر عن الزيارة، كما تردد في المصادر الإسرائيلية وحدها أنه تم تهريبها حتى تفلت من قرار الاعتقال. وهناك دليلان على ذلك؛ الدليل الأول، هما الحدة والفزع اللذان اتسم بهما رد فعل بريطانيا وإسرائيل وكذلك تصريحات ليفني المتسمة بقمة التحدي. والدليل الثاني، هو أن أمر الاعتقال لا يصدر إلا إذا تحققت المحكمة أن المتهم موجود بشخصه على الأراضي البريطانية. فقد لوحظ أن وزير خارجية بريطانيا ميليباند تعاطف بشكل ظاهر، وبلا تحفظ، مع انفجار الغضب الإسرائيلي كما سمته صحيفة التايمز البريطانية الصادرة في ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٩، ووعده القاطع بأنه سيسعى في تعديل الإجراءات المؤدية إلى مثل هذه المواقف المحرجة. أما مذكرة الخارجية الإسرائيلية فقد عمدت إلى أعلى درجات اللوم للحكومة وتهديدها لها؛ بأن إسرائيل سوف تحرمها من القيام بأيّ دور في عملية السلام في المنطقة. ونبهت المذكرة الإسرائيلية بريطانيا إلى ضرورة منع ما أسمته (التجاوز) للنظام القانوني البريطاني ضد إسرائيل ومواطنيها من جانب العناصر المناهضة لإسرائيل التي تمارس الإرهاب الدولي. وكانت عبارات نتانياهو في لقائه مع السفير البريطاني في إسرائيل الذي استدعاه على عجل مطابقة لتصريحات ليفني ومنطق إسرائيل وشعورها بالظلم والإحباط، حيث شدد نتانياهو رئيس الوزراء، الذي لم يترك هذه المهمة لوزير الخارجية دلالة على خطورة الحادث القصوى، على أن إسرائيل كانت تتوقع أن تعمل بريطانيا ضد هذه (الظاهرة اللاأخلاقية)، التي تحاول أن تدمر حق إسرائيل في الدفاع عن

النفس، وهي العبارة نفسها تقريباً التي انتقدت بها إسرائيل جولدستون وتقريره. معنى ذلك أن إسرائيل لا تزال تصر على أن المحرقة كانت دفاعاً عن النفس، وأن محاولات تحقيق العدالة للضحايا ظاهرة لا أخلاقية، ونسيت إسرائيل أنها لا تزال تتعقب وتلاحق من تقرر هي أنهم متورطون في المحرقة اليهودية التي تقوم على رواية يهودية تم تحصينها كالكتب المقدسة ضد أي رواية مخالفة، ثم أكدت إسرائيل لنفسها الحق المطلق في الاتهام والمحاكمة.

والحق أن قضية ليفني وضعت بريطانيا في مأزق كما وضعت إسرائيل في محنة. أما مأزق بريطانيا، فهو أنها عليها أن تختار بين استقلال قضائها واحترام قانونها الذي منح هذا القضاء اختصاصاً عالمياً بالقانون البريطاني المنفذ لاتفاقيات جنيف الأربع، والصادر عام ١٩٥٧، وبذلك توقَظ إسرائيل على الحقيقة التي يجب أن تتجرعها، وهي أن مبدأ الاختصاص العالمي هو أصلاً اختراع صهيوني يهدف إلى إطلاق يد إسرائيل وحلفائها في ملاحقة المتورطين في محرقة اليهود في ألمانيا، بل إن القانون الجنائي الدولي والقضاء الجنائي مدين لجهودهم بشرط ألا يطبق إلا على أعدائهم، ويمتنع على غيرهم استخدام القانون والقضاء مما أدى إلى اهتزاز صورة العدالة الدولية أمام كل المراقبين والباحثين.

أما الخيار الثاني فهو الالتفاف على القانون أو القضاء حتى يفلت المجرمون من العقاب قربى للعلاقات السياسية بين

بريطانيا وإسرائيل. وقد سبق لبلجيكا وإسبانيا أن عدلت قوانينها حتى تحرم القضاء من تطبيق التزامات هذه الدول في القانون الدولي الإنساني وحتى يفلت الصهاينة من العقاب؛ وهو الأمر الذي أدانته المنظمات الحقوقية والإنسانية العالمية.

في عملية الاختيار يجب على العالم العربي والإسلامي أن يتدخل، وألا يترك بريطانيا نهباً لابتزاز إسرائيل والقوى الصهيونية. ذلك أن العلاقات الاستراتيجية التي أكد عليها وزير خارجية بريطانيا مع إسرائيل لا يجب أن تكون على حساب التطبيق العادل للقانون الدولي أياً كانت جنسية الجاني، حتى تثق الشعوب في بصيص العدالة المتبقي من جور السياسة والمصالح. وإذا كان لبريطانيا مصالح مع إسرائيل، فإن مصالحها مع العالم العربي أعظم خطراً، وأنه في علاقات بريطانيا مع العرب، تصبح خسارة بريطانيا مؤكدة إذا قرر العرب الدخول في هذا الخيار وحسمه لمصلحة النظام القانوني البريطاني والعدالة الدولية قبل أن يكون في مصلحة العرب، خاصة أن بريطانيا هي التي أنشأت إسرائيل، وسبق لزعمائها أن اعتذروا للشعب الفلسطيني عما ألحقوه به، أما في علاقة بريطانيا بإسرائيل؛ فإن الخاسر في هذا الخيار هو إسرائيل؛ لكي تدرك إسرائيل المدللة أن جرائمها في غزة كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، وهذه الصدمة هي التي سوف توقظ إسرائيل وتدفعها إلى طريق السلام الحقيقي، وعملية السلام الجادة وليس السلام الهزلي الذي تلوح إسرائيل لبريطانيا بحرمانها من المشاركة في صنعه.

أمام بريطانيا أن تضرب مثلاً في احترام نظامها والتزاماتها، وتسهم في التكفير عما اقترفته بحق الفلسطينيين والعرب بزرع هذا الخنجر في خاصرة الأمة سرطاناً يفري جسدها، أو أن تنصاع للضغوط الصهيونية العاتية فتعدل قانون ١٩٥٧ بحيث تلزم القضاء باستشارة الحكومة في كل حالة تربك علاقات الحكومة بحلفائها، وهذا هو الطريق الأيسر مادام العرب غافلين أو عن الأمر منصرفين.

إذا تحرك العرب فسوف تكون بريطانيا أهم السوابق، فيعتدل ميزان العدالة وتثمر جهود الملاحقة، وترغم إسرائيل على السلام، أما إذا استناموا وراهنوا على غيرهم بدعواتهم وابتهالاتهم، فسوف تجد هذه الجهود محاولات الإفلات المحبطة. وعلى الجامعة العربية أن تتحرك لتنفيذ قرار قمة الكويت الاقتصادية بدعم جهود الملاحقة، حتى يعوض العرب عن عجزهم عن منع إسرائيل من محرقة جديدة قريباً سيكون تقاعسهم من أهم دوافعها، وحتى تدب الروح في مبادرة السلام العربية، ويأخذ العالم العربي مأخذ الجد ولو لمرة واحدة منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

(١٥)

لماذا الجدل حول

سلاح المقاومة في فلسطين؟

المقاومة بشكل عام في العالم العربي، خصوصاً في لبنان وفلسطين مادامت ضد إسرائيل، أصبحت محظورة دولياً باعتبارها منظمات إرهابية، أما العصابات الصهيونية التي اجتاحت فلسطين بمساعدة الجيش البريطاني في أعقاب الحرب العالمية الثانية فقد كانت منظمات مقاومة (الاحتلال البريطاني) لبلاد اليهود، في مسرحية لم تخفَ على أحد، ودفعت اليهود إلى إصدار ما أسموه إعلان الاستقلال، أي إن قيام هذا الكيان الغاصب كان إعلاناً لاستقلالهم عن بريطانيا، وعن الفلسطينيين الذين اغتصبوا - كما يزعمون - فلسطين. هذه المسيرة المعكوسة هي التي دفعت إسرائيل إلى طمس الحقائق، فأصبح المعتدي مدافعاً عن نفسه، في حين أصبح المدافع عن نفسه معتدياً غشوماً، هكذا صُوِّرَ حزب الله في لبنان وكذلك حماس والمنظمات الفلسطينية في فلسطين. أما في لبنان فنعلم أن التصدي لحزب الله بلغ قمته في هذا العدوان الغاشم الذي قامت به إسرائيل ضد لبنان عام ٢٠٠٦، ولما أخفقت إسرائيل

استصدرت من مجلس الأمن القرار ١٧٠١ الذي يدين حزب الله، ويحظر توريد السلاح إليه، ويدعو إلى تفكيكه والعودة إلى الشرعية داخل لبنان، وأن يكون الجيش اللبناني هو المسيطر عسكرياً على كلِّ الأراضي اللبنانية، وهذا مطلب طبيعي في ظروف غير طبيعية، وتضع مطلباً عادياً لبلد يعيش ظروفاً غير عادية، ولهذا أصبح سلاح حزب الله موضوعاً للحوار اللبناني، كما أصبح موضوعاً في الدبلوماسية الدولية، ولا يزال الأمين العام للأمم المتحدة يقدم تقريراً لمجلس الأمن سنوياً حول مدى التقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١، خاصة فيما يتعلق بسلاح حزب الله. ونحن نؤكد أنه لا مانع من نزع سلاح حزب الله بشرط نزع سلاح إسرائيل، لأن حزب الله وليس الجيش اللبناني، من الناحية العملية، هو المقابل للجيش الإسرائيلي. أما في فلسطين فقد أظهرت المحرقة الإسرائيلية في غزة مدى الحقد الذي يكنه الإسرائيليون ضد الفلسطينيين، ثم ظهرت موجة عاتية ضد سلاح المقاومة لمجرد أن حماس كانت لا تزال تطلق صواريخ من غزة ضد إسرائيل، وصورت واشنطن وإسرائيل ومعهما دول غربية كثيرة الأمرعلى أن هذه الصواريخ مستوردة من إيران، وأن الحرب كانت بين إيران في صورة حماس وإسرائيل، ووقعت وزيرتا خارجية إسرائيل والولايات المتحدة اتفاقاً في الأسبوع الثالث من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وقبيل وقف أعمال الإبادة الإسرائيلية، اتفاقية تقضي بالتعاون على الحدود بين غزة ومصر، وفي البحار والمحيطات، لتعقب الأسلحة المصدرة من إيران إلى حماس، بل أعطت الدولتان لنفسيهما الحق

في تفتيش السفن لهذا الغرض، ومعاكسة السفن الإيرانية في مختلف البحار حتى تثبت أنها لا تحمل أسلحة لحماس. والغريب أن الدول العربية قد سكتت تماماً وكأنها تسلم بأن حماس منظمة إرهابية، مثلما سكتت على مصادرة المؤسسات والشركات التي اتهمت بأنها تهرب أموالاً إلى حماس، وأصبحت قضية تهريب الأسلحة إلى حماس مشكلة دولية كبرى، ووقفها يؤدي إلى السلام والاستقرار في ربوع المعمورة، وقد استباحت إسرائيل أيضاً ضرب الأنفاق التي حفرت على الحدود بين مصر وغزة، وامتد الضرب إلى الأراضي المصرية بالطبع دون تعليق من جانب الحكومة المصرية.

ومعنى ذلك أن نقطة البداية هي اعتبار المقاومة إرهاباً، ومن ثم يصبح سلاح المقاومة محظوراً، وتزويد المقاومة بالسلاح يعتبر تهريباً مادام السلاح الذي يدعم المقاومة وتستخدمه ضد إسرائيل محظوراً، فخطر المقاومة يمتد إلى حظر كل ما يتعلق بها، وكأن العالم يريد أن يستمر الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، فلا يكترث العالم بمطالبة إسرائيل بالانسحاب، كما أنه أبدى اهتماماً فائقاً بمنع كل ما يعكر صفو الاحتلال ويؤرقه من جانب المقاومة. وقد ترتب على هذه الحقيقة أن بعض الدول الأوربية مثل فرنسا قد أبدت استعدادها للمساهمة في قوة بحرية في إطار الاتحاد المتوسطي لمراقبة الشواطئ السعودية والفلسطينية لهذا الغرض، مما يظهر أن الاتحاد المتوسطي الذي انضمت إليه بعض الدول العربية يعمل ضد المصالح العربية.

والحق أن مشروعية المقاومة تستمد من عدم مشروعية الاحتلال، ومن جرائم العدوان المستمر، ولكن المشكلة هي في الموقف العربي الذي لم يجرؤ على أن يتخذ موقفاً واضحاً من المقاومة الفلسطينية، وأغلب الظن أنه يعتبرها عملاً إرهابياً، وإن سلوكه تجاه المقاومة يشهد على ذلك تماماً، مثلما لا يمانع ما قررته أوربا والولايات المتحدة من أن حزب الله أيضاً منظمة إرهابية، وكل من تجرأ على إسرائيل لوقف عدوانها أو مشروعها الإجرامي يعتبر إرهابياً خالصاً. فمتى يدرك العرب أنهم يختانون أنفسهم، وأنهم فقدوا البوصلة الصحيحة لوجهتهم، فكانت إسرائيل هي المستفيد الأوحد، وكانت الحقوق العربية والسيادة العربية هي الضحية في هذه الملحمة؟

في إطار الرؤية العربية طالبت منظمة العفو الدولية بفرض حظر الأسلحة على المقاومة الفلسطينية، واعتبرت أن المقاومة تقف على قدم المساواة مع إسرائيل، مع إدراكها لحجم القوة العسكرية لإسرائيل والصناعة العسكرية في إسرائيل، وأن إسرائيل أصبحت خامس أكبر مورد للسلاح في العالم مقارنة بالقدرات المتواضعة للغاية للصواريخ محلية الصنع. ولولا أن منظمة العفو الدولية، كمنظمة إنسانية، قد استنفدت شجاعتها في هذا التقرير، لكان جديراً بها أن تطالب العالم بمنع تصدير السلاح الإسرائيلي، وهو يمثل نسبة بسيطة من التسلح الإسرائيلي، والتصدي لاستخدام إسرائيل لهذا السلاح الإسرائيلي والأجنبي في هذه العربدة ضد الفلسطينيين، بل تطالب العالم بالوقوف ضد العدوان الإسرائيلي،

وبتسليح المقاومة التي تدافع عن شعبٍ أعزل ضدَّ هذه القوى الغاشمة، التي يقدم قادتها أنواط الشرف والشجاعة للجنود المعتدين، وتقيم معرضاً لعرض الأسلحة الجديدة التي استخدمت في عدوانها على غزة.

obeikandl.com

(١٦)

إسرائيل في مواجهة قيم الحضارة الإنسانية

كان واضحاً منذ البداية أن إسرائيل تريد أن ترتكب محرقة مروعة ضد سكان غزة، كما كان واضحاً أن إغلاق القطاع وإحكام الحصار حوله من جميع الجهات لأكثر من ثلاث سنوات كان مقدمة ضرورية لإنجاح المحرقة. كان ذلك واضحاً ومفهوماً للعالم العربي والديمقراطيات الغربية التي كانت جاهزة لتزويد إسرائيل بالذخائر والأسلحة خلال المحرقة. وكانت دائماً تبرر لإسرائيل حقها في الإبادة، ثم انصرفت بعد المحرقة إلى مهاجمة المقاومة التي كان يجب عليها وفق المنطق الديمقراطي الغربي ألا تقاوم الهجوم الإسرائيلي أو تؤذي إسرائيل، وهي تقوم فيما يبدو بمهمة مقدمة متفق عليها بين أطراف كثيرة، ويبدو أن هذه الأطراف شعرت بالإحباط بسبب عدم الإحراق الكامل لسكان غزة، وكأن الدمار الذي سيلحق بكل ما عاش في غزة لعقود قادمة غير كاف لإشباع الرغبة الشريرة لديهم في الإبادة.

كانت الصورة توحي بالكثير. أول ما توحي به هو أن المقاومة

obeikandl.com

في القاموس العربي والدول المعاصرة خاصة لإسرائيل من المحرمات، وعقوبتها التدمير إحراقاً، وكأنّ ما توحي به أن التقارب من إسرائيل هو عين الحكمة، بل إن الحكمة نفسها هي التعاون مع إسرائيل، مما أدى إلى خلط الأوراق في الساحتين الفلسطينية والعربية، وبدت رام الله، وكأنها تعيش في نعيم، أو على الأقل لم تلق ما لقيت غزة، رغم أن مآسي جنين ٢٠٠٢ لا تزال حية في نفوسهم، وذلك كله بسبب الاعتدال والحكمة وليس التطرف والمقاومة، مما أدى أيضاً إلى تمزق غريب ومشاعر متضاربة بين أبناء الشعب الواحد، لولا أنه رأى المحرقة لكل الفلسطينيين في كل فلسطين بما فيها إسرائيل.

في ٢٠/ ١/ ٢٠٠٩ أعلنت الدول أعضاء الاتحاد الأوربي بأنها سوف تساهم عسكرياً في حصار غزة جواً وبحراً وبراً لمنع تهريب الأسلحة إلى المقاومة، لأنها ترى أن المقاومة هي مدخل إيران إلى ساحة الشرق الأوسط، وكأنها تريد أن تسوي إسرائيل القضية بطريقتها دون إزعاج لها بالمقاومة. وكان لافتاً أن قمة شرم الشيخ غلب عليها تأكيد الحماية لإسرائيل ضد الإرهاب، وقد تناول الزعماء الأوربيون العشاء يومها مع أولمرت وأعضاء نظامه في القدس لتقديم الضمانات اللازمة لتأمين بطش إسرائيل للمنطقة.